الدليل

في معرفة تصنيفات مزارع النخيل
و طرق ريّها في البحرين

علي السلمابادي

الدليل

في معرفة تصنيفات مزارع النخيل

و طرق ريّها في البحرين

علي السلمابادي

١٤٤٨هـ - ٢٠٢٦م

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم.....

الحمد لله رب العالمين، الأول بلا أول كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، الظاهر فلا شيء فوقه، والباطن فلا شيء دونه، أحمده سبحانه على نعمه التي لا تُحصى، وأشكره على آلائه التي لا تُستقصى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً نرجو بها النجاة يوم الدين.

وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، فبلّغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين. اللهم صلِّ على محمد وآل محمد، مصابيح الدجى، وسفن النجاة، وأعلام الهدى، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

أما بعد؛ فإن التاريخ ليس سردًا للأحداث فحسب، بل هو سجلٌّ لمسيرة الأمم، ومرآةٌ تُستقرأ فيها أسباب النهوض وأسباب السقوط، وبه تُعرف سنن الله في خلقه، وتُستخلص العبر من أخبار الماضين. ومن هذا المُنطلق جاء هذا الكتاب ليعرض جانبًا من اللمحات التاريخية الزراعية في أوال الحبيبة، بمنهجٍ تصنيفي وتعريفي، ليُحفظَ للأجيال عبر الأزمان، وتُنشر مفاهيمه وتسود معانيه وأخباره، راجيًا من الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لطالب العلم والباحث عن هذه المادة، إنه ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الإثنين - 12 صفر 1448هـ / 27 يوليو 2026م

أولاً - تاريخ الزراعة في البحرين

الزراعة في عصر دلمون

اشتهرت حضارة دلمون، التي قامت في البحرين قبل آلاف السنين، بخصوبة أراضيها ووفرة مياه العيون الطبيعية، مما ساعد على ازدهار الزراعة وجعلها من أهم مصادر المعيشة لسكانها. وقد عُرفت دلمون بإنتاج التمور والمحاصيل الزراعية المختلفة، وكانت تصدّر التمور إلى الحضارات المجاورة، مثل حضارة بلاد الرافدين، إلى جانب دورها التجاري المهم.

وتُعد النخلة من أبرز الأشجار التي ارتبطت بحياة أهل دلمون، إذ كان الرطب والتمر من أهم الأغذية التي اعتمدوا عليها في حياتهم اليومية، كما استُخدمت أجزاء النخلة في البناء وصناعة الأدوات والحبال، مما جعلها عنصرًا أساسيًا في الإقتصاد والمعيشة.

ومن الأدلة الأثرية المهمة على قِدم زراعة النخيل، اكتشاف نواة تمر في موقع سار الأثري أثناء أعمال التنقيب، وهو ما يدل على وجود النخلة في البحرين منذ آلاف السنين[1]، ويؤكد أهمية التمر كغذاء رئيسي ووسيلة من وسائل العيش في حضارة دلمون. كما تعكس مكتشفات موقع سار تفاصيل الحياة اليومية لسكان دلمون، ومن بينها الأنشطة الزراعية والغذائية.

[1] أكدت التنقيبات الأثرية في موقع سار الأثري المعاصر لحضارة دلمون المبكرة (2000-1800 ق.م) بالبحرين، العثور على بقايا نباتية تضم نوى التمر إلى جانب عظام الأسماك، مما يثبت اعتماد سكان المستوطنة على النخيل كمصدر رئيسي للغذاء والاقتصاد والري.

وتُعد الحديقة الديلمونية المكتشفة في البحرين من أهم الإكتشافات الأثرية الحديثة، إذ أعلن عنها خلال أعمال التنقيب في منطقة مقابة عام 2020م، وقامت بالتنقيب عن هذا الموقع هيئة البحرين للثقافة والآثار. ويرى علماء الآثار أن هذا الإكتشاف قد يكون أول دليل مادي على وجود حديقة تعود إلى حضارة دلمون القديمة، التي ازدهرت في البحرين قبل أكثر من أربعة آلاف عام .

تتكون الحديقة من 335 حوضًا زراعيًا مربع الشكل، ترتبط فيما بينها بواسطة قنوات ضيقة لنقل المياه، مما يدل على وجود نظام ري متطور يعكس خبرة الدلمونيين في الزراعة وإدارة الموارد المائية. كما أُخذت عينات من التربة لدراسة أنواع النباتات التي كانت تُزرع فيها .

وتكمن أهمية هذا الإكتشاف في أنه يدعم النظريات التي تصف حضارة دلمون بأنها أرض غنية بالمياه والغطاء النباتي، وهو ما ارتبط في بعض الروايات القديمة بفكرة "جنة دلمون". كما يسلط الضوء على التقدم الحضاري الذي وصلت إليه البحرين في مجالات الزراعة والهندسة المائية خلال العصور القديمة .

الزراعة في عصر تايلوس وأوال

بعد انتهاء عصر دلمون، استمرت البحرين في شهرتها الزراعية خلال العصر الهلنستي الذي عُرفت فيه باسم "تايلوس"، ثم في الفترة التي اشتهرت فيها باسم "أوال". وتشير المصادر اليونانية والرومانية إلى كثرة أشجار النخيل في البحرين وإنتاجها الوفير من التمور، حتى أصبحت مزارع النخيل السمة الأبرز للإقليم. وقد ظل إقليم البحرين التاريخي، الذي كان يمتد على الساحل الشرقي للخليج العربي، من أغنى مناطق الجزيرة العربية بالزراعة، واستمرت نخيله تمثل مصدرًا مهمًا للغذاء والتجارة.

الزراعة في صدر الإسلام

عند دخول الإسلام، كانت البحرين من أكثر أقاليم الجزيرة العربية ازدهارًا بالزراعة. وقد عُرف أهلها بإنتاج التمور والمحاصيل الزراعية إلى جانب نشاطهم التجاري والبحري. وتشير المصادر التاريخية إلى أن الأموال والزكوات التي كانت ترد من البحرين إلى المدينة المنورة كانت كبيرة، وهو ما يعكس النشاط الإقتصادي الواسع الذي تميز به الإقليم. وقد أسهمت الزراعة، إلى جانب التجارة البحرية وصيد اللؤلؤ، في تحقيق رخاء اقتصادي جعل البحرين من أهم أقاليم الدولة الإسلامية في ذلك العصر.

الزراعة في العصور الإسلامية

استمرت الزراعة مزدهرة خلال العصرين الأموي والعباسي، وظلت مزارع النخيل تغطي مساحات واسعة من البحرين. وكان الرحالة والجغرافيون المسلمون يصفون كثرة البساتين والعيون الجارية، ويشيرون إلى جودة التمور وتنوع المحاصيل. كما اعتمد السكان على شبكة من القنوات والينابيع الطبيعية التي وفرت المياه طوال العام، مما حافظ على استمرارية الإنتاج الزراعي.

الزراعة في عهد الدولة الجنابية

شهدت الدولة الجنابية عددًا من الإصلاحات الزراعية في البحرين، انعكست على تنظيم الأراضي الزراعية وإدارة مواردها، وأسهمت في تنمية النشاط الزراعي وتعزيز الإيرادات المستمدة منه. وقد حظيت الزراعة باهتمام واضح في ظل الدولة الجنابية، ولا سيما مزارع الحنطة والشعير التي شكلت موردًا اقتصاديًا مهمًا.

ويشير ابن حوقل في كتابه المسالك والممالك إلى الضرائب والإيرادات التي كانت تُستوفى من مزارع الحنطة والشعير في البحرين، موضحًا جانبًا من النظام المالي والإداري للدولة، فيقول: (ولهم بها اموال وعشور ووجوه مرافق من البادية وقوانين مرسومة وضروب من الكلف والمراصد على بادية البصرة والكوفة وطريق مكة بعد اقطاع بالبحرين من اهل الضياع بضروب ثمارها ومزارعها من الحنطة والشعير لأتباعهم من المعروفين بالمؤمنين ومبلغها نحو ثلاثين الف دينار وما عدا ذلك من المال والأمر والنهي والحل والعقد فيها سواه من مال طريق مكة ومال عمان والمأخوذ من ضرائب الحجاج فمتساوٍ فيه)[2].

الزراعة في عهد الدولة العيونية

شهدت البحرين في عهد الدولة العيونية (القرنان الحادي عشر والثاني عشر الميلاديان) ازدهارًا زراعيًا كبيرًا، إذ اهتم العيونيون بإدارة الأراضي الزراعية وحماية مصادر المياه، واستمرت مزارع النخيل تغطي مساحات واسعة من البلاد. وكانت خصوبة البحرين وثروتها الزراعية سببًا في تنافس القوى الإقليمية عليها، حتى إن حكام جزيرة قيس (كيش) أبدوا اهتمامًا بالحصول على بعض المناطق الزراعية التابعة للبحرين، فحصلت بعض الإضطرابات السياسية، وتشير بعض المصادر إلى عقد اتفاقات سياسية مع العيونيين تضمنت التنازل عن مناطق أو حقوق مقابل إنهاء النزاعات وتعزيز العلاقات بين الطرفين، وهو ما يعكس القيمة الإقتصادية الكبيرة للأراضي الزراعية في البحرين.

[2] أبي قاسم ابن حوقل، كتاب المسالك والممالك، طبعة مدينة ليدن، 1873م، ص21.

البحرين... واحة الخليج

اشتهرت البحرين عبر قرون طويلة بكثرة بساتينها وعيونها الطبيعية حتى وصفها عدد من الرحالة والجغرافيين بأنها من أكثر بلاد الخليج خصوبة. وكانت مزارع النخيل تمتد على مساحات واسعة، وتنتج أصنافًا متعددة من التمور التي شكلت مصدرًا رئيسيًا للغذاء والتجارة.

وإلى جانب الزراعة، ازدهرت التجارة البحرية وصيد اللؤلؤ، فكوّنت هذه الأنشطة معًا قاعدة الإقتصاد في البحرين، وأسهمت في ازدهار العمران واستقرار السكان. ويتضح من استعراض تاريخ البحرين الزراعي أن الزراعة كانت عنصرًا أساسيًا في تكوين حضارتها منذ عصر دلمون وحتى العصور الإسلامية المتأخرة. فقد وفرت الينابيع الطبيعية والأراضي الخصبة بيئة مثالية لازدهار النخيل والمحاصيل الزراعية، مما جعل البحرين من أشهر مناطق الخليج بالإنتاج الزراعي. وإلى جانب التجارة البحرية، أسهمت الزراعة في بناء قوة البحرين الإقتصادية، وكانت سببًا في اهتمام القوى المجاورة بها عبر مختلف العصور، لتظل البحرين مثالًا بارزًا للواحات الزراعية المزدهرة في تاريخ شرق الجزيرة العربية والمنطقة.

كما أولى علماء البحرين اهتمامًا بالجانب الزراعي، وأفردوا له مؤلفات تناولت أساليب الزراعة وعلوم الفلاحة، مما يعكس إدراكهم لأهمية هذا المجال في حياة المجتمع واقتصاده. ومن المؤلفات التي لم يصلنا نصها رسالة في علم الفلاحة للشيخ أحمد بن عبد السلام البحراني، والتي تُعد شاهدًا على إسهامات علماء البحرين في هذا الجانب المعرفي.

ثانياً - أسماء وأصناف المزارع في البحرين ودلالاتها التاريخية

كما ذكرنا سابقاً أن الزراعة من أهم ركائز الحياة الإقتصادية والإجتماعية في البحرين منذ العصور القديمة، وقد أسهمت وفرة العيون الطبيعية والمياه الجوفية في قيام نظام زراعي متطور تميز بتنوع المزارع واختلافها في المساحة وطبيعة مصادر المياه والإنتاج الزراعي. ولم يكن هذا التنوع مجرد اختلاف في الواقع الزراعي، بل انعكس في ظهور أسماء ومصطلحات محلية خاصة بالمزارع، أصبحت جزءًا من التراث اللغوي والإداري في البحرين، وتوارثتها الأجيال عبر قرون طويلة.

تنوع المزارع وأسباب اختلاف تسمياتها

تختلف المزارع في البحرين باختلاف عدة عوامل، أهمها:

- مساحة الأرض الزراعية.
- مصدر المياه، سواء كانت من عين طبيعية أو بئر أو قنوات الري التقليدية.
- كمية المياه المتوافرة واستمرارها.
- نوع الأشجار والمحاصيل المزروعة.
- طريقة استغلال الأرض وملكيتها.

ولهذا ظهرت عبر التاريخ أسماء متعددة للمزارع، كان كل اسم منها يعبر عن طبيعة معينة للأرض أو نظام الري أو حجم الملكية، وأصبحت هذه المسميات جزءًا من المصطلحات الزراعية المتداولة في المجتمع منذ قرون.

الساجات (شواهد القبور) ودلالتها التاريخية

لا تُعد هذه الأسماء مصطلحات حديثة، بل تؤكد المصادر التاريخية أنها متداولة منذ مئات السنين ومن أقوى الأدلة على قِدم هذه الأسماء كما ورد في نقوش الساجات (شواهد القبور الحجرية) في البحرين، حيث تضمنت بعض الوصايا المنقوشة ذكر الأوقاف التي أوقفها المتوفى، ومن بينها أسماء المزارع أو الأراضي الزراعية الموقوفة. ويُعد ورود هذه المسميات في النقوش الحجرية دليلاً مهمًا على أنها كانت معروفة ومتداولة عند الناس، وأنها كانت تُستخدم في إثبات الملكيات والأوقاف بصورة رسمية. وقد وثّق الباحثون عشرات النقوش الجنائزية الإسلامية في البحرين، مبينين ما تحمله من معلومات تاريخية واجتماعية واقتصادية، بما في ذلك الإشارات إلى الأوقاف والأملاك.

النقوش التأسيسية والوقفية المثبتة على جدران المساجد

لا تقتصر الأدلة التاريخية على الوثائق الشرعية أو الساجات الجنائزية، بل تمتد أيضًا إلى النقوش الحجرية التي كانت تُثبت على جدران المساجد، سواء كانت نقوش تأسيس تسجل تاريخ بناء المسجد، أو نقوش تجديد وترميم، أو نقوش وقفية توثق الأوقاف المخصصة للإنفاق على المسجد وخدمته. وتُعد هذه النقوش من أهم المصادر التاريخية لدراسة أسماء ومصطلحات المزارع في البحرين، لأنها حفظت لنا أسماء العديد من البساتين والمزارع التي أوقفها أصحابها على المساجد.

وقد جرت العادة في البحرين أن يُثبت نص الوقف على لوحة حجرية توضع عند مدخل المسجد أو على أحد جدرانه أو بالقرب من المحراب، ضمانًا لحفظ الوقف وإشهاره وعدم ضياع حقوقه. وكانت هذه النقوش تتضمن أسماء المزارع الموقوفة، ومواقعها، وأحيانًا أسماء عيون المياه أو النخيل الموقوفة، إضافة إلى بيان أوجه صرف ريعها، مثل الإنفاق على عمارة المسجد، وإضاءته، وفرشه، ورواتب القائمين عليه.

وتُظهر هذه النقوش أن المزارع في البحرين لم تكن مجرد أراضٍ زراعية، بل كانت وحدات اقتصادية وقانونية معروفة بالاسم، يعتمد عليها في إنشاء الأوقاف واستمرارها. ولذلك فإن أسماء هذه المزارع تكررت في النقوش الوقفية، كما تكررت في وثائق البيع والشراء، ووثائق الصلح، وصكوك تقسيم التركات، وسجلات الأوقاف، وهو ما يؤكد أن هذه المسميات كانت مستقرة ومتداولة في مجتمع البحرين منذ قرون، وتشكل جزءًا من النظام الزراعي والإداري للبلاد.

الوثائق والمخطوطات القديمة

كما تكشف الوثائق القديمة والمحفوظات الشرعية عن كثرة استعمال أسماء المزارع وأصنافها في المعاملات اليومية، فنجدها في:

- عقود البيع والشراء.
- سجلات الأوقاف.
- صكوك تقسيم المواريث.
- وثائق المصالحة بين الورثة.
- إثبات الحدود بين الأملاك.

وتُظهر هذه الوثائق أن الكتّاب والقضاة كانوا يستخدمون أسماء المزارع وأنواعها بوصفها مصطلحات معروفة لدى المجتمع، دون الحاجة إلى تفسيرها، مما يدل على رسوخها في الحياة اليومية والإدارية. وقد اعتمدت هذه الوثائق على تحديد أسماء ومصطلحات المزارع وحدودها ومصادر مياهها بدقة، مما يدل على وجود نظام زراعي وإداري متطور، وأن أسماء المزارع كانت تمثل وحدات جغرافية معروفة لدى الأهالي والقضاء الشرعي.

ارتباط أسماء المزارع بنظام الري

ارتبطت تسمية كثير من المزارع بنظام الري التقليدي في البحرين، الذي اعتمد على العيون الطبيعية والآبار وشبكة السواقي والقنوات المحلية (السيبان)، وكانت طريقة توزيع المياه وتنظيمها تؤثر في طبيعة المزرعة وقيمتها وأحيانًا في تسميتها، كما سنذكر لكم ذلك فيما بعد، وهو ما يعكس العلاقة الوثيقة بين الموارد المائية والتقسيم الزراعي للأراضي.

بماذا تُسمى أسماء المزارع ؟

قبل الحديث عن أسماء المزارع وتنوعها، لا بد من التمييز بين أمرين مهمين وهما تصنيف المزرعة واسم المزرعة؛ لأن لكل منهما دلالة مختلفة. فتصنيف المزرعة يعبّر عن نوعها أو حجمها أو طبيعة استغلالها الزراعي، أما اسم المزرعة فهو الاسم الخاص الذي عُرفت به بين الناس، والذي يميزها عن غيرها من المزارع المشابهة في التصنيف.

فعلى سبيل المثال قد يكون تصنيف المزرعة "جوبار"، وهو وصف لنوع من المزارع أو تقسيمها الزراعي، ولكن اسمها الخاص يكون مثل" :جوبار وقف مسجد الشيخ فلان"، أو "جوبار فلان"، وهنا يظهر الفرق بين الوصف العام للمزرعة وبين اسمها المتوارث الذي يحدد هويتها ومكانتها.

وهذا الأمر ينطبق على بقية أصناف المزارع، إذ لم تكن النخلة أو مجموعة النخيل مجرد مساحة زراعية مجهولة الإسم، بل كان لكل مزرعة اسم خاص يُعرف به بين الأهالي، ويُستخدم في الوثائق الرسمية، والبيوع، والأوقاف، وتقسيم المواريث، وسائر المعاملات المتعلقة بالأملاك الزراعية.

أسباب تسمية المزارع

تعددت طرق تسمية المزارع في البحرين، وكانت التسمية مرتبطة غالبًا بعلاقة المزرعة بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، ومن أبرز هذه الطرق:

أولاً: التسمية بحسب المصطلح الزراعي العام

قد تُسمى المزرعة نسبة إلى نوعها أو تصنيفها الزراعي، مثل أسماء تدل على طبيعة الأرض أو نظام الري أو حجمها، وهي أسماء مرتبطة بالنظام الزراعي المتوارث في المنطقة.

ثانيًا: التسمية نسبة إلى المالك

كثير من المزارع عُرفت باسم مالكها الحالي أو باسم المالك القديم الذي اشتُريت منه، فبقي اسمه ملازمًا للمزرعة حتى بعد انتقال ملكيتها إلى أشخاص آخرين، وذلك بسبب شهرة الإسم وارتباطه بتاريخ الأرض.

ثالثًا: التسمية نسبة إلى القرية

ارتبطت بعض المزارع بأسماء القرى التي تقع فيها أو القريبة منها، فأصبح اسم القرية جزءًا من هوية المزرعة، خصوصًا عندما توجد عدة مزارع متشابهة في التصنيف داخل مناطق مختلفة.

رابعًا: التسمية نسبة إلى العائلات

كانت بعض المزارع تُعرف بأسماء العوائل التي امتلكتها أو اشتهرت بزراعتها، فصار اسم العائلة علامة مميزة للمزرعة، وظل متداولًا في المجتمع والوثائق حتى بعد تغير الملكية.

خامسًا: التسمية نسبة إلى الفرقان والمناطق القديمة

كما ارتبطت أسماء بعض المزارع بأسماء الفرقان، وهي التقسيمات السكنية والمناطق المحلية القديمة، مما يعكس العلاقة بين العمران والزراعة، ويبين كيف كانت المزرعة جزءًا من النسيج الإجتماعي للمنطقة.

سادسًا: التسمية بأسماء الشيوخ والعلماء والوجهاء والأعيان

ومن أبرز صور التسمية أن تحمل المزرعة اسم أحد الشخصيات البارزة في المجتمع، مثل الشيوخ أو العلماء أو الوجهاء أو كبار الأعيان، خصوصًا إذا كانت المزرعة وقفًا أو ملكًا مشهورًا لهم. وقد ساعد ذلك على حفظ أسماء هذه الشخصيات وربطها بالأرض التي تركوها، سواء كانت وقفًا على مسجد أو ملكًا خاصًا للأسرة.

دلالة أسماء المزارع في المجتمع

تكشف أسماء المزارع عن جانب مهم من التاريخ الإجتماعي والإقتصادي للبحرين؛ فهي ليست مجرد أسماء جغرافية، بل تحمل معلومات عن أصحابها، ومصادر مياهها، ونظام ملكيتها، وعلاقتها بالأوقاف والمساجد والعوائل والقرى.

ومن خلال تتبع هذه الأسماء في الوثائق القديمة، والنقوش الوقفية، والسجلات الشرعية، يتضح أن لكل مزرعة شخصية مستقلة وموقعًا خاصًا في المجتمع، وأن الإسم كان يمثل وسيلة لحفظ الذاكرة الزراعية والتاريخية للأرض وأصحابها.

وبذلك فإن دراسة أسماء المزارع لا تقل أهمية عن دراسة تصنيفاتها، لأن التصنيف يصف طبيعة المزرعة، أما الإسم فيحكي تاريخها وعلاقتها بالإنسان والمكان عبر أجيال متعاقبة، فلذلك أحببنا أن نؤرخ عن التصنيفات وسنذكرها في الصفحات القادمة.

تصنيفات الأراضي الزراعية في البحرين ومصطلحاتها التقليدية

ارتبط تاريخ الزراعة في البحرين بنظام دقيق لتقسيم الأراضي الزراعية وتصنيفها، فلم تكن جميع الأراضي متشابهة من حيث المساحة أو الشكل أو طريقة الري أو نوع المحاصيل المزروعة، بل نشأت مجموعة من المصطلحات المحلية التي عبّرت عن طبيعة كل نوع من الأراضي ووظيفته الزراعية.

وقد عُرفت هذه المصطلحات وتداولها المزارعون وأصحاب الأملاك، كما ظهرت في الوثائق القديمة المتعلقة بالبيع والوقف والإرث وتقسيم الأراضي كما ذكرنا سابقاً، مما يدل على قدم هذا النظام الزراعي وارتباطه بالحياة اليومية لمجتمع البحرين والمنطقة. تكشف المصادر التاريخية والروايات الشفوية عن أن المجتمع في البحرين طوّر منظومة من المصطلحات المحلية لتصنيف الأراضي الزراعية، استنادًا إلى خبرة طويلة في استغلال الموارد الطبيعية وإدارة النشاط الزراعي. وقد اعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير رئيسة هي:

مساحة الأرض، وطريقة الري المستخدمة، ومدى قرب الأرض المزروعة من التجمعات السكنية، وكثافة الأشجار وتباعدها أو تشابكها.

وأسهمت هذه المعايير في نشوء مصطلحات متخصصة كانت متداولة بين المزارعين وأصحاب الأراضي، إلا أن معظمها اندثر مع التحولات التي شهدها القطاع الزراعي في البحرين خلال العقود الأخيرة، ولم يبقَ منها في الإستعمال إلا عدد محدود.

وقد استند تحديد دلالات هذه المصطلحات إلى مصدرين تاريخيين رئيسين، إلى جانب المادة التي جُمعت من خلال العمل الميداني، وهما: كتاب (القبيلة والدولة)[3] ، لفؤاد إسحاق الخوري[4] وخاصة أحجام المصطلحات التي قدر حجها بعدد من الأمتار، بالإضافة إلى كتيب (قانون مياه النخيل)[5].

وتُظهر هذه المصادر أن الأراضي الزراعية في البحرين كانت تُصنف في ثلاث فئات رئيسة، هي: الأراضي غير المسقية، والأراضي الزراعية الصغيرة التي لا تحتاج إلى عيون أو آبار أو وسائل ري معقدة، والأراضي الزراعية الكبيرة التي تتطلب أنظمة ري أكثر تنظيمًا وإدارة.

تعريف السيحة والأنظمة المترتبة عليها

تُعد السيحة المصطلح الرئيسي الذي اعتمد عليه المجتمع الزراعي في البحرين لتقسيم وتنظيم الأراضي المزروعة بالنخيل، إذ تمثل الإطار المكاني الذي تندرج تحته مزارع النخيل داخل كل قرية. ولم تكن السيحة تشير إلى مزرعة

---

[3] القبيلة والدولة في البحرين، د. فؤاد إسحاق الخوري، الطبعة الأولى، بيروت، 1983م، عن معهد الإنتماء العربي، ص (62 - 64).

[4] التعريف بالمؤلف: فؤاد إسحاق الخوري (1935 - 2003) ، أنثروبولوجي وباحث لبناني، حاصل على درجة الدكتوراة في الأنثروبولوجيا الإجتماعية من جامعة أوريغون في الولايات المتحدة الأميركية، وعمل أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، كما في عدد من الجامعات العالمية. أجرى دراسات عدة تميزت ببعدها الميداني إلى جانب البعد التحليلي عن الجماعات الدينية والمذهبية والإثنية في لبنان واليمن والبحرين والعالم العربي، وكذلك في غرب أفريقيا.

[5] هو قانون صادر عام 1960م، والذي ترجمه Serjeant، ثم نُشرت النسخة العربية مع ترجمتها الإنجليزية عام 1993م ضمن كتاب Bahrain Through the Ages: The History.

بعينها، بل إلى مساحة زراعية تضم عددًا من المزارع المتجاورة التي تشكل وحدة جغرافية معروفة ومتداولة بين الأهالي، ولذلك اكتسبت أهمية كبيرة في تحديد المواقع الزراعية وفي تنظيم الملكيات.

وتتميز السيحة بأنها تضم مختلف أصناف النخيل، فلا ترتبط عادةً بصنف معين من الأشجار، وإنما تشمل جميع ما يزرع داخل نطاقها من أنواع النخيل. ومع ذلك، فقد يُطلق اسم السيحة في بعض الحالات على تجمع من المزارع التي يغلب عليها صنف واحد من النخيل، أو تشتهر بوجوده، فيصبح الإسم دالًا على هذا التجمع الزراعي بأكمله. فعلى سبيل المثال، إذا ضمت منطقة زراعية عددًا من مزارع نخيل البدايع، فقد تعرف تلك المنطقة باسم واحد يعكس هذا الصنف، مع أنها في الواقع تتكون من عدة مزارع مستقلة يجمعها تصنيف مكاني واحد هو السيحة.

ومن خلال هذا المفهوم، يمكن القول إن جميع القرى الزراعية في البحرين تُعتبر سيحات، بحيث تمثل كل سيحة وحدة جغرافية معروفة داخل حدود القرية. وغالبًا ما كانت سيحة القرية تمتد حتى أطراف العمران، فتتحدد عند نهاياتها الحدود الفاصلة بينها وبين القرية الأخرى المجاورة لها، الأمر الذي منحها وظيفة جغرافية تتجاوز كونها مجرد تقسيم زراعي، لتصبح عنصرًا من عناصر تحديد المجال المكاني للقرى الزراعية.

وقد انعكس هذا الدور بوضوح في الوثائق التاريخية وسجلات بيع الأراضي والوقف والمواريث، إذ كان موقع الأرض يحدد ابتداءً بذكر اسم السيحة قبل غيره من المعالم. فترد عبارات من قبيل : **(في سيحة قرية كذا من أوال حُرِسَت من الوبال).** وهو وصف لم يكن يقصد به مجرد الإشارة إلى اسم المكان، وإنما تحديد الإطار الزراعي الذي تنتمي إليه المزرعة داخل القرية. ومن ثم فإن ذكر السيحة في الوثائق القديمة كان وسيلة دقيقة لتعريف موقع الأرض وإثبات هويتها المكانية، قبل الإنتقال إلى ذكر حدودها التفصيلية.

وتكشف كثرة ورود مصطلح السيحة في الوثائق التاريخية عن مكانته بوصفه الأساس الذي بني عليه التصنيف المكاني للأراضي الزراعية في البحرين، إذ شكل المرجع الأول في التعريف بالمزارع وتحديد مواقعها، وربط الملكيات

الزراعية بالحيز الجغرافي الذي تنتمي إليه داخل القرية. ولذلك يمكن النظر إلى السيحة باعتبارها الوحدة المكانية الأساسية في التنظيم الزراعي التقليدي، والتي قامت عليها عملية توصيف الأراضي وتوثيقها عبر قرون طويلة.

أبرز أقسام الأراضي الزراعية المتداولة في البحرين:

الجوبار، السطر، العكرة، الصرمة، الدالية، الدولاب، الرفض، البرية، الزراعة، النخل، الشطيب، البديعة، الجدحة.

كما أضيفت إليها الأراضي غير المزروعة، ومن أهمها: **المضعن، والبر.** وتختلف هذه الأنواع في أحجامها وأشكالها وقيمتها الزراعية وطريقة ريها واستغلالها.

ملاحظة: تفصل بين كلِّ مغرس وآخر مسافةٌ ثابتة؛ فإذا اعتُمد المغرس الواقع في الوسط مرجعًا، وُجد مغرسٌ إلى الشمال، وآخر إلى الجنوب، وثالثٌ إلى الشرق، ورابعٌ إلى الغرب. وتبلغ المسافة بين المغرس الأوسط وكلِّ واحدٍ من هذه المغارس حوالي ثمانية عشر قدمًا، أي ما يعادل ثلاثة أبواع، أي 5.4864 متر تقريباً.

الأراضي المزروعة

أولاً: الجوبار والسطر والعكرة

تُعد هذه الأنواع الثلاثة من أصغر وأغرب أشكال الأراضي الزراعية من حيث التصميم والمساحة، وأحياناً ما تكون قليلة القيمة الزراعية مقارنة بالبساتين الكبيرة، كما أنها تتداخل بين القطع الزراعية الواسعة والبساتين القديمة.

1- العَكرة

العَكرة هي قطعة أرض صغيرة في الغالب تُزرع فيها النخيل وتقع غالبًا وسط الأحراش أو بين عكرات النخيل المجاورة لها، وقد جاءت تسميتها من طبيعة موقعها وارتباطها بتجمعات النخيل والأراضي الصغيرة المحيطة بها. وغالبًا ما كانت تُترك دون زراعة، وذلك بسبب وقوعها داخل ممتلكات الغير أو صعوبة استغلالها بشكل مستقل، مما جعلها تختلف عن الأراضي الزراعية المنتظمة من حيث الإستخدام والقيمة.

2- الجوبار والسطر

الجوبار عبارة عن قطعة أرضية ذات شكل طولي ضيق، لأن الساقية التي تخرج من العين تمر على أطرافه، وهو يشكل عدداً من أسطر النخيل، ويكون طوله أكبر من عرضه، وغالبًا ما تأخذ شكلًا شبه منحرف. والسطر هو السطر الواحد من النخيل وتكون النخيل فيه بشكل مستقيم وطولي بمسافة ثابتة ومحددة بين نخلة وأخرى. وتقع هذه الأراضي عادة على مجرى مياه الري أو بين قطعتين زراعيتين كبيرتين أو ضمن الفراغات الموجودة بين البساتين. وكان هذا النوع من الأراضي نتيجة طبيعية لطريقة تقسيم الأراضي القديمة التي اعتمدت على توزيع المياه وحدود الملكيات الزراعية.

ثانياً: الصرمة أو القطعة

الصرمة، وتسمى أحيانًا القطعة، هي بستان صغير الحجم، يتراوح عرضه تقريبًا بين 9 و 15 مترًا، وطوله بين 15و30 مترًا. وتقع عادة بالقرب من القرى، وكانت تستخدم بصورة رئيسية لزراعة المحاصيل اليومية والخضراوات التي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية. ومن خصائصها: صغر مساحتها، قربها من مناطق السكن، سهولة خدمتها والعناية بها، تخصيصها غالبًا للمحاصيل السريعة الإنتاج.

ثالثاً: الدالية

الدالية هي بستان من النخيل أكبر من الصرمة، وغالبًا ما يكون ذا شكل مربع، ويتراوح طولها بين 18 و 30 مترًا. وكانت تستخدم لزراعة: النخيل والمحاصيل اليومية والبقوليات والبرسيم. ولا يشترط وجود النخيل فيها، وإن وجد فإنه لا يكون موزعًا وفق تقسيم إداري منتظم، بل تكون النخيل غالبًا متفرقة داخل الأرض. ويرتبط اسم الدالية بطريقة الري القديمة، حيث يُعتقد أن التسمية مشتقة من الدلو، وهو الوعاء المستخدم في رفع المياه، وعادة يكون الدلو من الجلد كالقربة ذات الفوهة الكبيرة، إذ كانت الدالية تُروى يدويًا باستخدام الدلو.

رابعاً: الدولاب

الدولاب من المزارع الكبيرة المتكاملة والمشهورة وتكون غالبيته من النخل ثم الشجر والشروب، ويتميز بمساحته الواسعة مقارنة بالدالية والصرمة، وعادة ما يكون مسوراً بجهاته المختلفة وليس بمجمله، ويكون سوره بجذوع النخيل أو السعف، وأحياناً يختلف السور من دولاب إلى آخر. ويتراوح طوله تقريبًا بين 60 و 122 مترًا، وعرضه بين 30 و 60 مترًا. ويتميز الدولاب بتنوع الإنتاج الزراعي، حيث تزرع فيه أنواع متعددة من النخيل والأشجار المختلفة والمحاصيل الزراعية اليومية.

ويُعرف الدولاب بوجود ثلاثة أنماط زراعية رئيسية:

1. النخيل: وهو الجزء المخصص لأشجار النخيل.
2. الشجر: ويشمل الأشجار المثمرة أو الظلية.
3. الشروب: وهو الجزء المخصص للمحاصيل اليومية التي تزرع طوال العام مثل: الطماطم، الفلفل، النعناع، البصل، البطاطس، والبرسيم وغيرها من المحاصيل.

خامساً: الرفض أو المغارس

الرفض، ويُعرف أيضًا بالمغارس، هو قطعة أرض واسعة ومستصلحة لكنها غير مروية مباشرة، بسبب ارتفاعها عن مستوى المياه المحيطة بها. وكان أصل هذه الأراضي في الغالب أراضي غير مزروعة، ثم يتم غرس النخيل فيها بطريقة خاصة ومتناثرة، حيث تُزرع النخلة في حفرة عميقة تصل إلى مستوى المياه الجوفية. ومع مرور السنوات تنمو النخلة تدريجيًا وتمتد جذورها نحو المياه وتصل إلى سطح التربة بعد اكتمال نموها. ويمتاز هذا النوع من النخيل بأنه يتأخر في النمو، لكنه بعد اكتماله لا يحتاج إلى ري مستمر، لاعتماده على المياه الجوفية.

سادساً: البرية

البرية تشبه الرفض من حيث عدم اعتمادها على الري المباشر، لكنها تختلف عنها في كونها: أوسع مساحة وأكثر انتشارًا وذات طابع أكثر برية وأشجار نخيلها متباعدة ومتفرقة. ولا تخضع أشجار النخيل فيها لنظام زراعي محدد كما في بعض أنواع البساتين، بينما يكون للمحاصيل الأخرى مثل الشروب نظام خاص في الري والتنظيم.

سابعاً: الزراعة

الزراعة هي الأرض المخصصة أساسًا لزراعة الخضراوات وعلف المواشي. وتتميز بمساحتها الكبيرة، إذ يتراوح طولها تقريبًا بين 183 و 213 مترًا، وعرضها نحو183 مترًا. وقد تزرع فيها أشجار النخيل أحيانًا، فإذا بلغت هذه الأشجار مرحلة النضج أصبحت الأرض تُعرف باسم النخل، وذلك بسبب تحول طبيعة استغلالها الزراعي.

ثامناً: النخل

يُعد النخل من أكثر أنواع الأراضي الزراعية انتشارًا في البحرين، وهو الأرض التي يكون الإنتاج الرئيسي فيها قائمًا على أشجار النخيل. وتتراوح أبعاده تقريبًا بين: الطول 300 إلى 1524 متراً والعرض 60 إلى 153 متراً. وقد تأتي أشكاله مختلفة، فقد يكون: مربعًا، مستطيلًا، دائريًا أو نصف دائري.

وينقسم النخل إلى نوعين رئيسيين:

أ- نخل السيح

وهو النخل الذي يُروى بواسطة: الساقية أو السيبان، وهي قنوات مائية عميقة تنقل المياه من الينابيع العذبة إلى الأراضي الزراعية، ويكون أقل مجهوداً في السقي.

ب- نخل الغرافة

وهو النخل الذي يعتمد في ريّه على الغرافة، وهي وسيلة تقليدية لرفع المياه وسقي النخيل.

تاسعاً: الشطيب

وهي المزرعة الصغيرة المقطوعة من مزرعة أخرى كبيرة فتكون مجاورةً لها ومنتهيةً بمصرف زراعي داخلي يُطلق عليه إسم (المنَجَّا).

عاشراً: البديعة

تُعد البديعة من أكبر الوحدات الزراعية في النظام الزراعي التقليدي في البحرين، وتمثل أرضًا واسعة المساحة تُنشأ غالبًا على أراضٍ بكر لم تكن مستصلحة من قبل، الأمر الذي يجعل تأسيسها يتطلب جهدًا كبيرًا ورأس مال مرتفعًا مقارنة بغيرها من أنواع الأراضي الزراعية.

فعملية إنشاء البديعة تبدأ باستصلاح الأرض وتجهيزها للزراعة، وحفر قنوات الري أو توفير مصادر المياه، ثم غرس أشجار النخيل وفق تخطيط مسبق يراعي انتظام المسافات بين النخلة والأخرى، بما يضمن سهولة إدارة المزرعة وتحسين نمو الأشجار واستغلال الأرض بكفاءة.

وتتميز البديعة أيضًا بتنوع أصناف النخيل المزروعة فيها، إذ لم تكن تقتصر على صنف واحد، بل تضم عددًا من الأصناف التي تلبي احتياجات الإستهلاك المحلي، وهو ما يعكس الإمكانات الإقتصادية لمالكها وقدرته على الإستثمار طويل الأمد في النشاط الزراعي.

ولذلك ارتبطت البديعة في الذاكرة بأنها من المزارع الكبيرة ذات الإنتاج الوفير، والتي تتطلب إدارة مستمرة وتمويلًا ماليًا قادرًا على تغطية نفقات الإستصلاح والري والصيانة، مما جعلها تمثل نموذجًا للأراضي الزراعية ذات الصرف الأكثر من بين أقسام النخيل الأخرى.

حادي عشر: الجدحة

أما الجدحة فهي قطعة أرض في الغالب منخفضة تحيط بها مرتفعات وتكون نخيلها قريبة جداً ومتداخلة.

الأراضي غير المزروعة

إلى جانب الأراضي الزراعية، عُرفت أنواع من الأراضي غير المستغلة زراعيًا، ومن أهمها:

المضعن: وهو نوع من الأراضي التي لم تدخل ضمن الدورة الزراعية المعتادة، وقد تكون مرتبطة بطبيعة الأرض أو بعدها عن مصادر المياه، وينتقل إليها أهالي القرى صيفاً ليضعنوا بها طوال فترة مكوثهم فيها.

البر: وهو الأرض المفتوحة غير المزروعة، والتي تختلف عن البساتين والمزارع المنظمة من حيث الإستخدام وطبيعة الغطاء النباتي، حيث يُسكن بعضها وتبنى عليها البيوت.

ويكشف هذا التنوع الكبير في تصنيفات الأراضي الزراعية في البحرين عن وجود نظام زراعي دقيق نشأ عبر قرون طويلة، فلم تكن الأرض الزراعية تُعرف بمساحتها فقط، بل أيضًا بشكلها، ومصدر مياهها، وطريقة استغلالها، ونوع المحاصيل التي تنتجها.

وتُظهر هذه المصطلحات أن مجتمع البحرين القديم امتلك معرفة متقدمة بإدارة الأرض والمياه، وأن أسماء مثل الجوبار والسطر والعكرة والدالية والدولاب والنخل لم تكن مجرد ألفاظ محلية، بل كانت تصنيفات زراعية تحمل تاريخًا طويلًا من الخبرة والتنظيم.

ثالثاً - قوانين تضمين الأراضي الزراعية

كانت الأراضي الزراعية تتخذ عدة صور من حيث الملكية والإستغلال؛ فقد تكون مملوكة لفرد أو لمجموعة من الأشخاص يتولون زراعتها بأنفسهم، وقد تُضمَّن إلى أحد الفلاحين مقابل مدة محددة، كما قد تكون من الأراضي الوقفية التي تتولى الجهات المشرفة على الأوقاف تضمينها للمزارعين.

وقد يُظن أن الضامن، لكونه لا يملك الأرض، قد لا يوليها العناية الكافية، إلا أن هذا الإحتمال عالجته الأعراف والقوانين التي نظمت نظام التضمين، إذ وضعت مجموعة من الأحكام التي تكفل حماية الأرض من الإهمال، وفي الوقت نفسه تشجع الضامن على تحسينها والمحافظة على إنتاجيتها.

ومن أبرز هذه الأحكام ما يتعلق بتثمين الزراعة عند انتقال حق التضمين من ضامن إلى آخر، حيث نصت قوانين مياه النخيل على ما يلي:

((توجد قاعدة معمول بها على أن مالك الزراعة لا يضمن إلا بتثمين الزرع عند دخول الضامن الجديد يبقى عليه كدين للمالك فإذا انتهت مدة الضمان فللضامن الحق في تثمين الزرع فإذا زاد ثمنه عن الأول فله الزيادة وإن نقص فهو مسئول عن النقص يدفعه حالا قبل خروجه وأما إذا اتفق المالك والضامن حلاف ذلك فشأنهما .))

وقد أكدت القوانين على هذا المبدأ في نص آخر يتعلق بالأراضي التي تضم أنواعًا مختلفة من الأشجار، حيث جاء فيه:

((نخيل تشتمل على أشجار من جميع الأصناف كالأترج والرمان واللوز وغيره فإذا دخل الضامن على هذه النخيل بتثمين الأشجار فله الحق عند خروجه في تثمين ثمره.))

ولم تقتصر القوانين على تنظيم الحقوق المالية بين المالك والضامن، بل ألزمت الضامن بالقيام بأعمال الصيانة الدورية التي تضمن سلامة الأرض واستمرار إنتاجها، فنصت على ما يلي:

((شروط الضمان وما يتعلق من إصلاح النخيل أو الزراعة ضمن أي شخص من أحد ملاك النخيل أو زراعة والتزم على أن يكسح النخيل أو الزراعة في كل سنة مرتين ويضرب السواقي الداخلية والخارجية والمنجيات التي تتعلق بها كل سنة مرتين كما ذكر أو أكثر بموجب الشروط المقررة في ورقة الضمان وكذلك الحظران التي تحفظ النخيل أو الزراعة فإذا أخل بشيء من ذلك فعليه إكمال أو تثمين ما تركه وبموجب تثمين أهل المعرفة فهو ملزوم به.))

كما أولت القوانين عناية خاصة بالنخيل، فحددت الأعمال الزراعية الأساسية التي يجب على الضامن القيام بها، ومنها عمليات التلقيح وإزالة الكرب اليابس، مع بيان مواعيد تنفيذها والجزاء المترتب على الإخلال بها، حيث ورد النص الآتي:

((شروط التلقيح وهو قطع الكرب اليابس و على الضامن قطعه في أحد وقتين الأول بعد جمار النخيل بعد النبات ويجب على الضامن أن يترك دورا واحدا يابسا عن ضرر النخيل وفي الوقت الثاني في أول بشرة الرطب

على أن يترك دورين أو ثلاثة وإذا ترك الضامن التلقيح في الوقتين المذكورين فللمالك الحق أن يؤجر على التقليح وقطع الكرب اليابس من النخيل ويحسب المصرف على الضامن لأنه ملزوم به كشرط أساسي إلا إذا سمح عنه المالك.))

وكذلك نظمت القوانين عملية إزالة السعف اليابس، وحددت الأوقات المناسبة لذلك، كما فرضت عقوبات على من يتجاوز هذه الأحكام ويقطع السعف الأخضر، وذلك حماية للنخيل من أي ضرر قد يؤثر في نموه أو إنتاجه، وقد نص القانون على ما يلي:

((شروط قطع السعف اليابس يكون في أول طلوع الثريّا أي وقت ابتداء موسم البارح وإذا سمح المالك بقطعه قبل ذلك فلا بأس على أن يقطع اليابس فقط ويترك الأخضر والوقت الثاني في نفاض إثمار النخيل فللضامن الحق في قطع السعف اليابس فقط وإذا تعدى وقطع سعفا أخضر يعاقب الضامن على قدر جرمه إما بحبس أو غرامة حسب ما تراه المحكمة.))

وامتد التنظيم القانوني ليشمل الحالات التي تتعرض فيها النخلة للتلف أو السقوط، حفاظًا على حقوق المالك ومنعًا لأي تصرف غير مشروع من قبل الضامن، حيث اشترط القانون الكشف على النخلة قبل التصرف بها، ونص على ما يلي:

((النخلة الساقطة والميتة ليس للضامن فيها حق التصرف إلا بعد كشف المالك أو من يقوم مقامه وإذا عمل بخلاف ذلك فهو مسئول للمالك عن ثمن النخلة في ما لو كانت حية تثمر وإذا تعمد المالك عدم الحضور فللضامن حق التصرف.))

تكشف قوانين تضمين الأراضي الزراعية عن منظومة قانونية متكاملة لم تقتصر على تنظيم العلاقة بين مالك الأرض والضامن، بل هدفت إلى حماية الأرض والمحافظة على استدامة إنتاجها. فقد حرصت هذه القوانين على صون حقوق الطرفين من خلال تنظيم مسائل التثمين، وإلزام الضامن بأعمال الصيانة والعناية بالنخيل، وتحديد المسؤولية القانونية عند الإخلال بالشروط أو التسبب في إتلاف الأشجار.

كما يتضح من هذه الأحكام أن الإهتمام لم يكن منصبًا على تحقيق المنفعة الإقتصادية فحسب، وإنما على ضمان بقاء الأرض الزراعية في أفضل حالاتها لتستمر في أداء دورها الإنتاجي. ويعكس ذلك وعيًا قانونيًا وزراعيًا متقدمًا، أسهم في الحد من النزاعات، وحماية الثروة الزراعية، وترسيخ مبادئ المسؤولية والإلتزام في إدارة الأراضي المضمَّنة.

أبز الإستنتاجات المترتبة على قوانين التضمين

1. تعددت أنماط ملكية الأراضي الزراعية وطرق استغلالها، فشملت الملكية الفردية، والملكية المشتركة، والأراضي المضمَّنة، والأراضي الوقفية.
2. لم يكن نظام التضمين مجرد وسيلة لاستغلال الأرض، بل خضع لضوابط قانونية هدفت إلى حماية الأراضي الزراعية وضمان استدامة إنتاجها.
3. اعتمدت القوانين مبدأ تثمين الزراعة عند انتقال حق التضمين بين الضامنين، بما يكفل حفظ الحقوق المالية لكل من المالك والضامن.
4. تحمّل الضامن مسؤولية المحافظة على قيمة الزراعة؛ فإذا زادت قيمتها استحق الزيادة، وإذا انخفضت ألزم بتعويض النقص.

5. شمل نظام التثمين مختلف أنواع الأشجار المزروعة، ولم يقتصر على النخيل وحده، مما يعكس شمولية التنظيم القانوني.

6. ألزمت القوانين الضامن بالقيام بأعمال الصيانة الدورية، مثل تنظيف الأرض وصيانة السواقي والحواجز، لضمان استمرار الإنتاج الزراعي.

7. اعتبرت أعمال خدمة النخيل، كالتلقيح وإزالة الكرب اليابس، من الالتزامات الأساسية التي لا يجوز للضامن إهمالها.

8. منحت القوانين المالك حق التدخل في حال تقصير الضامن، مع تحميل الأخير جميع النفقات المترتبة على تنفيذ الأعمال الزراعية الواجبة.

9. نظمت القوانين مواعيد إزالة السعف اليابس، ومنعت قطع السعف الأخضر حفاظًا على سلامة النخيل وإنتاجيته.

10. فرضت القوانين عقوبات على الضامن عند مخالفته الأحكام الزراعية، تراوحت بين الغرامة والحبس بحسب جسامة المخالفة، مما يدل على وجود آليات قانونية رادعة.

11. قيدت القوانين تصرف الضامن بالنخيل الساقط أو الميت، واشترطت حضور المالك أو من ينوب عنه قبل التصرف به، حمايةً لحقوق الملكية.

12. تكشف هذه الأحكام عن وجود تشريع زراعي متكامل جمع بين حماية حقوق الملاك، وصيانة الأراضي الزراعية، وتحفيز الضامنين على تحسين الإنتاج والمحافظة على الموارد الزراعية.

رابعاً - نظام الري التقليدي في البحرين

ارتبط ازدهار الزراعة في البحرين عبر تاريخها بتوافر مصادر المياه العذبة، التي شكلت الركيزة الأساسية لقيام بساتين النخيل واستمرار النشاط الزراعي في مختلف مناطق البلاد. وقد طوّر المزارعون البحرينيون نظامًا دقيقًا لإدارة المياه وتوزيعها، استند إلى الإستفادة من الموارد الطبيعية، مع إنشاء شبكة هندسية من المجاري والقنوات المائية التي ضمنت وصول المياه إلى الأراضي الزراعية. ويمكن تصنيف مصادر الري التقليدية في البحرين إلى ثلاثة عناصر رئيسة، هي: عيون المياه الطبيعية، والآبار أو الجدحات، والكواكب (الجوجب) الساحلية.

وتعد عيون المياه المصدر الرئيس للري في البحرين التقليدية، إذ كانت تتدفق بصورة طبيعية من باطن الأرض، وتغذي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. وكانت العين الواحدة تكفي لري عدد كبير من المزارع، لذلك أُنشئت منها شبكة من القنوات تعرف بالسواقي، تمتد لمسافات طويلة لتوزيع المياه على مختلف الأراضي المستفيدة منها. وقد صُممت هذه السواقي وفق انحدار طبيعي يضمن استمرار جريان الماء دون الحاجة إلى وسائل رفع أو ضخ، الأمر الذي يعكس الخبرة الهندسية التي اكتسبها المزارعون في إدارة الموارد المائية.

ومن السواقي الرئيسة تتفرع قنوات أصغر حجمًا تعرف باسم السابات، وهي المجاري التي تُشق داخل المزرعة أو على أطرافها لتوجيه المياه إلى الأشجار والمحاصيل الزراعية. فالساب أصغر عرضًا وعمقًا من الساقية، ويؤدي وظيفة توزيع المياه داخل الوحدة الزراعية نفسها، بينما تمثل الساقية القناة الرئيسة التي تنقل المياه من العين إلى مجموعة من المزارع. وكانت السابات تتفرع بصورة منتظمة من الساقية، بحيث تصل المياه إلى جميع المزارع المرتبطة بها، ثم تتشعب داخل كل مزرعة إلى مجارٍ أصغر تضمن وصول الماء إلى مختلف أجزاء الأرض، وبخاصة إلى أشجار النخيل التي كانت تمثل المحصول الرئيس في البحرين.

وفي بعض المناطق كانت السواقي تتسع بصورة كبيرة، ويزداد عرضها وعمقها، وتمتد لمسافات طويلة حتى أصبحت تعرف في الإصطلاح المحلي باسم النهر .ولا يقصد بهذا المصطلح النهر بالمعنى الجغرافي المعروف، وإنما الساقية الكبرى التي تحمل كميات كبيرة من المياه وتغذي عددًا كبيرًا من المزارع والقرى. ومن أشهر الأمثلة على ذلك نهر المشبر في المنامة، الذي كان يمثل أحد أكبر المجاري المائية التاريخية في المنطقة، ويؤدي دورًا رئيسًا في نقل مياه العيون إلى الأراضي الزراعية المجاورة.

أما العنصر الثاني من عناصر الري، فهو الآبار، التي تعرف في اللهجة البحرينية أيضًا باسم الجدحات .وكانت هذه الآبار تُحفر داخل المزرعة نفسها، لتكون مصدرًا مستقلًا للمياه، بعيدًا عن الإعتماد على شبكة العيون والسواقي. وقد انتشرت الآبار في المناطق التي لا تصل إليها مياه العيون، أو في المزارع التي احتاج أصحابها إلى مصدر خاص يضمن استمرار الري في مختلف الأوقات. وكانت مياه الآبار تستخدم لري النخيل والأشجار المثمرة والمحاصيل الموسمية، كما استعملت في توفير المياه اللازمة للأغراض اليومية داخل المزارع. وقد مثلت الجدحات عنصرًا مهمًا في استقرار النشاط الزراعي، إذ منحت المزارع استقلالًا نسبيًا في إدارة مواردها المائية.

ويتمثل المصدر الثالث في الكواكب، أو ما يعرف محليًا باسم الجوجب، وهي ينابيع مياه عذبة أو شبه عذبة تنتشر على السواحل والضحاضح البحرية في إقليم البحرين. وقد عُرفت هذه الينابيع منذ العصور القديمة، واستفاد منها السكان في الشرب والري، ولا سيما في المناطق الزراعية القريبة من الساحل. وكانت بعض الكواكب تمتاز بمياه عذبة، في حين يميل بعضها الآخر إلى الملوحة الخفيفة نتيجة امتزاجها الجزئي بمياه البحر، إلا أن هذه المياه كانت صالحة للشرب، كما استخدمت في ري النخيل والأشجار والمحاصيل الزراعية.

وإذا كانت المزارع متصلة بالشريط الساحلي، أمكن إيصال مياه الكواكب إليها مباشرة عبر قنوات قصيرة أو بحمل المياه منها، أما إذا كانت المزارع بعيدة عن الساحل، فقد كان المزارعون يملؤون القِرَب المصنوعة من جلود الحيوانات بمياه الكواكب، ثم ينقلونها إلى مزارعهم، إما بحملها على الأكتاف، أو بتحميلها على الدواب، كالحمير، لتوفير المياه اللازمة للري أو للاستخدام اليومي. ويكشف هذا الأسلوب عن مرونة المجتمع الزراعي البحريني في استغلال مختلف مصادر المياه، حتى تلك الواقعة خارج نطاق المزارع.

وتبرز هذه العناصر الثلاثة، مجتمعة، مدى تطور نظام الري التقليدي في البحرين، إذ لم يكن قائمًا على مصدر واحد، بل على منظومة متكاملة تجمع بين العيون الطبيعية، والآبار الخاصة، والينابيع الساحلية، مع شبكة دقيقة من السواقي والسابات التي ضمنت توزيع المياه بعدالة وكفاءة على الأراضي الزراعية. وقد أسهم هذا النظام في استمرار الزراعة في البحرين قرونًا طويلة، وأصبح جزءًا أصيلًا من التراث الزراعي الذي ارتبط بتاريخ الإستيطان والإنتاج الزراعي في جزر البحرين.

خامساً - قوانين الري في البحرين

وضعت تشريعات خاصة بتنظيم الري؛ وذلك لأن الأراضي الزراعية لم تكن مستقلة عن بعضها، بل كانت مجموعات من الأراضي تعتمد على عين ماء مشتركة. ومن هنا برزت الحاجة إلى وضع قوانين تحدد آلية توزيع مياه الري بين الملاك وفقًا لمساحة كل أرض واحتياجاتها الزراعية، مع إلزام جميع المنتفعين بالمشاركة في صيانة العين وتحمل الرسوم والنفقات المترتبة على تشغيلها.

واعتمد نظام توزيع المياه على وحدة زمنية عرفت باسم »الوضح«، وهو مصطلح قديم يُرجح أن تكون له جذور عربية أو سامية ثم استقر استعماله في العربية. فالوضح في اللغة يعني الضوء، واستُخدم للدلالة على أوقات زمنية محددة، وعند العامة يُقصد بالوضح نصف يوم، سواء من طلوع الشمس إلى غروبها، أو من غروب الشمس إلى منتصف الليل الأول، ويكون لكل عين مائية وضحان في اليوم، أي أربعة عشر وضحًا خلال الأسبوع.

وقد ورد بيان تفصيلي لمفهوم الوضح وتقسيماته في كتاب قوانين ري النخيل، حيث جاء فيه:

((العين تشتمل على أربعة عشر وضحا إذا كانت لها ساقية واحدة أو أكثر، والوضح من طلوع الشمس إلى غروبها إن كان صيفا أو شتاء ونصف الوضح من طلوع الشمس إلى وقت الزوال ليكون نصف اليوم إذا كان نهارا وكذلك من وقت الزوال إلى غروب الشمس وليلا من غروب الشمس إلى نصف الليل الأول أو من نصف الليل الأخير إلى طلوع الشمس، وثلث الوضح ثلث النهار أو ثلث الليل، وكذلك ربع الوضح ربع النهار أو ربع الليل.))

وكان لكل أرض زراعية نصيب محدد من الأوضاح خلال الأسبوع يتناسب مع حاجتها إلى المياه. وإذا استدعت العين أعمال إصلاح أو صيانة، فإن تكاليفها توزع على جميع أصحاب الأراضي المنتفعة بها، بحيث تكون مساهمة

كل مالك متناسبة مع عدد الأوضاح المخصصة لأرضه، أو وفقًا لما تنتجه الأرض من محصول إذا نص القانون على ذلك.

وقد أوضح أحد نصوص قوانين الري هذه الآلية بقوله:

((العين التي يسقى منها نخلان أو ثلاثة وأوضاحها محصورة للنخيل المذكورة فيكون مصرف إصلاحها بالوضح، وأما العين العمومية التي تتوزع أوضاحها على نخيل كثيرة فيكون مصرف إصلاحها على الحاصل من أثمار النخيل التي تسقى منها.))

كما عالجت القوانين الحالات التي تتعرض فيها العين للجفاف، فنظمت كيفية التعامل مع ذلك بما يضمن استمرار حصول جميع الشركاء على حقوقهم المائية، حيث نصت على ما يلي:

((عين طبيعية قد جف ماؤها وهي مشتركة بين عدة نخيل لها أوضاح فإذا اتفق أهل الملك على وضع مضخة على العين بينهم بالشراكة على أن يعطى كل واحد منهم ما يخصه من الماء فلا بأس، وإذا لم يتفقوا على ذلك فلكل واحد منهم الحق أن يضع مضخة لاستعمالها لأوضاحه الخاصة. »

ولم تقتصر التشريعات على تنظيم أعمال الصيانة والإصلاح، بل أوجبت أيضًا مساهمة جميع الشركاء في تحمل النفقات اللازمة لاستمرار عمل العين، ومنحت بقية الشركاء الحق في وقف انتفاع الممتنع عن دفع حصته حتى يفي بما عليه، كما ورد في النص الآتي:

((كذلك إذا دعت الحاجة لضرابة العين الطبيعية فهي على الجميع فإذا أحد المشتركين أبى أن يدفع ما ينوبه من المصرف فللمشتركين الحق في أخذ الماء الذي يخص شريكهم حتى يدفع ما عليه.))

وتكشف هذه القوانين عن دقة التنظيم الذي شمل حتى أدق التفاصيل المتعلقة بحقوق المياه، إذ لم تُغفل مسألة المياه المتبقية بعد انتهاء عملية الري، والتي تبقى في الساقية أو الساب، وتعرف بأسماء مثل الذوب أو هدة الساقية أو المشاخيل.

وقد بينت القوانين أن هذه المياه قد تكون ملكًا لشخص معين أو مشتركة بين أكثر من مالك، ولا يجوز لأي شخص التصرف فيها بغير حق، وهو ما أوضحه النص التالي:

((إذا كان نخيل يسقى من الذوب خاصا له فليس لأحد أن يتعدى عليه إلا إذا كان له شراكة فيه وكيفيته إذا كان الماء في وقت معين إلى نخل معين في أي يوم من الأسبوع فبعد انتهاء سقي النخيل وصار الماء إلى غيره فيكون فاضل الماء يسمى ذوب أو هدة الساقية، كذلك الشواخل التي من وراء سكار النخيل والمياه التي تأتي من المنجَّيات كل ذلك يسمى ذوب ويمكن أن يكون النخل واحدا أو أكثر بالشراكة فيها بين النخيل.))

تكشف قوانين الري عن وجود نظام إداري وتشريعي متكامل لإدارة الموارد المائية، يعكس وعي المجتمع بأهمية المحافظة على المياه وتنظيم توزيعها بين المنتفعين بما يحقق العدالة ويحد من النزاعات. ولم تقتصر هذه القوانين على تحديد حصص المياه، بل امتدت لتشمل تنظيم أعمال الصيانة، وتوزيع تكاليفها، ووضع حلول للحالات الطارئة كجفاف العيون، بالإضافة إلى بيان حقوق الشركاء في فائض المياه.

ويبرز من خلال هذه التشريعات مدى الدقة التي اتسم بها النظام القانوني التقليدي، إذ نظم مختلف التفاصيل المتعلقة باستغلال المياه، مما أسهم في استدامة الموارد المائية واستمرار النشاط الزراعي، ولا سيما زراعة النخيل التي شكلت ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي.

أبرز الإستنتاجات على أثر وإنعكاس هذه القوانين على المجتمع

1. تؤكد قوانين الري وجود نظام قانوني محكم لتنظيم استغلال المياه المشتركة، يقوم على مبادئ واضحة تضمن توزيع المياه بعدالة بين أصحاب الأراضي.

2. اعتمد نظام الري على وحدة زمنية دقيقة هي الوضح، الأمر الذي يعكس مستوى متقدمًا من التنظيم في إدارة الموارد المائية وتقسيم أوقات الري.

3. ارتبطت مسؤولية صيانة العيون المائية بمبدأ المشاركة، حيث ألزم جميع المنتفعين بتحمل تكاليف الإصلاح وفقًا لنصيبهم من المياه أو إنتاج أراضيهم، وهو ما يجسد مبدأ تقاسم المنافع والأعباء.

4. أظهرت القوانين مرونة في معالجة الظروف الإستثنائية، مثل جفاف العيون، من خلال إتاحة حلول عملية كاستخدام المضخات مع الحفاظ على حقوق جميع الشركاء.

5. ربطت التشريعات بين الحقوق والواجبات، إذ جعلت الانتفاع بالمياه مشروطًا بالمساهمة في النفقات اللازمة لصيانة العين واستمرار عملها.

6. اتسمت قوانين الري بدقة كبيرة في تحديد الحقوق المائية، فلم تغفل حتى المياه الفائضة بعد انتهاء الري، وحددت ملكيتها وكيفية التصرف فيها، مما قلل من فرص النزاع بين الملاك.

7. تعكس هذه القوانين خبرة متراكمة في إدارة الموارد المائية، وتدل على أن المجتمع المحلي استطاع تطوير منظومة قانونية عرفية فعالة حققت استدامة استخدام المياه واستمرار الإنتاج الزراعي عبر فترات طويلة.

8. تمثل قوانين الري مصدرًا تاريخيًا مهمًا لدراسة التنظيم الاقتصادي والإجتماعي، إذ تكشف عن طبيعة العلاقات بين ملاك الأراضي، وآليات التعاون بينهم، ودور العرف في إدارة الموارد المشتركة.

سادساً - أساليب الري والسقي

إن الخوض في شرح أساليب الري المتبعة في المزارع لا يمكن أن يكون واضحًا ما لم يُسبق ببيان الكيفية التي يجري بها توزيع المياه، والقانون الذي يحكم عملية السقي وتنظيم حقوق الإنتفاع بها. فقد ارتبط نظام الري بمنظومة قانونية وعرفية دقيقة هدفت إلى تحقيق العدالة في توزيع المياه بين أصحاب المزارع، ومنع احتكار مصادرها، بما يضمن استمرار النشاط الزراعي واستقرار العلاقات بين المزارعين.

ويقوم هذا النظام على قاعدة أساسية مفادها أن عين الماء التي تتغذى منها السواقي لا يجوز أن تكون ملكًا خاصًا لأي فرد، فلا يحق لأي مالك مزرعة أن يدّعي ملكيتها أو يتصرف بها تصرف المالك، لأن الماء يُعد موردًا عامًا تقوم عليه مصالح جميع المنتفعين. وقد أسهم هذا المبدأ في الحد من النزاعات التي قد تنشأ بسبب السيطرة على مصادر المياه، كما كفل وصول المياه إلى جميع الأراضي المستحقة وفق الأنظمة المعمول بها.

ومع ذلك، فإن ارتباط عين الماء بالمزرعة يختلف بحسب موقعها وطبيعة وجودها، ويمكن تمييز حالتين رئيسيتين.

تتمثل الحالة الأولى في أن تقع عين الماء داخل حدود المزرعة نفسها أو ضمن الدولاب المائي الخاص بها، وفي هذه الحالة تكون مياهها مخصصة لري تلك المزرعة وحدها، ولا يمتد حق الإنتفاع بها إلى المزارع الأخرى، لارتباطها المباشر بالعقار الذي تنبع فيه.

أما الحالة الثانية، فهي أن تكون عين الماء مستقلة عن أي مزرعة، فلا تدخل ضمن ملكية أحد من أصحاب الأراضي، وإنما تبقى موردًا مشتركًا يخضع للأنظمة والأعراف المنظمة لتوزيع المياه. ومن هذه العيون تنطلق الساقية الرئيسة، التي تتفرع منها قنوات أصغر تُعرف بـ السابات، لتصل المياه إلى المزارع الواقعة على امتداد مسافات

طويلة، وفق حصص زمنية أو مائية محددة تضمن وصول المياه إلى جميع المستفيدين دون تمييز أو تعدٍ على حقوق الآخرين.

ويُظهر هذا التنظيم أن إدارة المياه لم تكن قائمة على الملكية الفردية لمصدر الماء، بل على حق الإنتفاع المنظم، وهو ما يعكس إدراكًا مبكرًا لأهمية المحافظة على الموارد المائية وتحقيق العدالة في توزيعها. كما شكّل هذا النظام الأساس الذي بُنيت عليه أساليب الري المختلفة، إذ إن فهم مسار انتقال المياه وآلية توزيعها يُعد مدخلًا ضروريًا لفهم الوسائل الفنية التي اعتمدها المزارعون في ري أراضيهم وإدارة مواردهم الزراعية.

وبعد بيان الأسس التي قامت عليها عملية توزيع المياه وتنظيم حقوق الإنتفاع بها، يصبح من الممكن الإنتقال إلى بيان أساليب الري المتبعة في المزارع. ولأجل توضيح الصورة بصورة أكثر دقة، سنعرض للقارئ الكريم كيفية سقي كل صنف من أصناف هذه المزارع، مع بيان الآليات المتبعة في إيصال المياه إليها، والضوابط التي تحكم عملية الري، بما يسهم في إبراز التنوع في النظم الزراعية وطرق إدارة الموارد المائية وفقًا لطبيعة كل مزرعة واحتياجاتها.

تمهيد لكيفية سقي أصناف المزارع

قبل بيان أساليب ري المزارع، يحسن التعريف بمصطلحات تتكرر في وصف نظام الري، وهم والشروب والجدحة والمنجًا، لما لهم من أهمية في فهم آلية توزيع المياه داخل المزرعة، أما السواقي والسابات فقد تطرقنا لهم سابقاً في أنظمة السقي.[6]

الشروب

يُقصد بالشروب الأحواض أو القطع الزراعية الصغيرة التي تُقسم إليها المزرعة، وتُخصص كل منها لزراعة نوع معين من المحاصيل. وعندما يُشق ساب من الساقية الرئيسة متجهًا إلى المزرعة، فإنه لا يقتصر على إيصال المياه إليها فحسب، بل يدخل ضمن نظام ري متكامل يهدف إلى توزيع المياه بصورة منظمة على جميع أجزاء المزرعة. ففي داخل المزرعة يتفرع الساب الرئيس إلى عدد من السيبان الصغيرة، بحيث يخدم كل ساب مجموعة من الشروب.

ولتوضيح ذلك، إذا كانت المزرعة مقسمة إلى قسمين من الشروب، فإن القسم الأول يُسقى بواسطة ساب مستقل تتخلله فتحات تُفتح عند كل شرب ليدخل الماء إليه حتى يمتلئ. وبعد اكتمال ري هذا القسم، تُغلق تلك الفتحات بوضع السّكّار أو الصَكّار عليها، وهي سدادات تُستخدم لمنع استمرار تدفق المياه إلى الشروب التي انتهى ريها وهي مجموعة من القماش المملوء بالماء يتم وضعه لتسكير منافذ السقي. ثم يُفتح الساب الثاني لتتدفق المياه إلى القسم الآخر من الشروب بالطريقة نفسها، حيث تُفتح الفتحات الخاصة بكل شرب حتى يكتمل ري جميع أجزاء المزرعة. ويُظهر هذا النظام دقة المزارعين في إدارة المياه، إذ يضمن توزيعها بالتتابع دون هدر أو تجاوز على حصص الأراضي الأخرى.

---

[6] أنظر صفحة (28 - 29).

الجدحة

أما الجدحة فهي جزء أساسي من نظام استخراج المياه من الآبار. فعند حفر البئر تُحكم فوهته بأنبوب أسطواني يبلغ قطره عدة سنتيمترات، ويكون هذا الأنبوب مصنوعًا في الغالب من الحديد، وذلك لتدعيم فوهة البئر ومنع انهيار جوانبها، فضلًا عن تسهيل عملية استخراج المياه. ومع تطور المواد المستخدمة في الأعمال الزراعية، استُعيض في فترات لاحقة عن الأنابيب الحديدية بأخرى مصنوعة من البلاستيك، لما تمتاز به من مقاومة للصدأ وخفة الوزن وسهولة التركيب.

ومن خلال الجدحة تُرفع المياه من البئر، لتُجمع في بركة مخصصة، ثم تُوزع عبر السواقي والسيبان إلى الشروب والنخيل وبقية المزروعات. ولذلك أصبحت الجدحة تمثل أحد العناصر الرئيسة في نظام الري بالمزارع التي تعتمد على مياه الآبار، ولا سيما في المناطق التي لا تتوافر فيها عيون ماء جارية.

إن اختلاف أصناف المزارع لم يكن يقتصر على مساحتها أو نوع المحاصيل المزروعة فيها، بل امتد ليشمل وسائل الري التي تتناسب مع طبيعة كل مزرعة وموقعها ومصدر المياه الذي تعتمد عليه.

وقد أوجد المزارعون وسائل متعددة لإيصال المياه إلى الأراضي الزراعية، مستفيدين من العيون والآبار والسواقي والسيبان والغرافات، بما يحقق أفضل استغلال للموارد المائية. وفيما يأتي بيان كيفية سقي كل صنف من هذه المزارع.

المنجَّا

يُعد المنجّا أحد العناصر المهمة في النظام المائي التقليدي للمزارع، إذ يؤدي وظيفة أساسية تتمثل في تصريف المياه الزائدة بعد انتهاء عملية الري، بما يضمن عدم تجمع المياه داخل المزارع أو السواقي بصورة تؤثر في المزروعات أو تعيق استمرار جريان المياه. ويُنشأ المنجّا على هيئة قناة تُشق في الأرض، وتتصل بعدد كبير من السواقي والسيبان، بحيث تستقبل المياه الفائضة الخارجة من المزارع بعد اكتمال ريها، ثم تنقلها إلى مكان مخصص لتصريفها.

ويمتد المنجّا في الغالب بمحاذاة عدد كبير من المزارع، ويرتبط بشبكة الري في منطقة واسعة، ولذلك يمر على معظم السيحة، ليجمع المياه الفائضة من مختلف المزارع التي تتصل به. وبهذا يؤدي دورًا مكملًا للسواقي والسيبان؛ فبينما تتولى السواقي إيصال المياه إلى الأراضي الزراعية، يتولى المنجّا تصريف الكميات الزائدة منها، الأمر الذي يحافظ على توازن النظام المائي ويمنع ركود المياه داخل الأراضي المزروعة.

وتختلف نهاية المنجّا بحسب الموقع الجغرافي للمزارع، ويمكن التمييز بين حالتين رئيسيتين. ففي السيحة القريبة من البحر، ينتهي المنجّا عند الساحل، حيث تُصرف المياه التي جُمعت من المزارع مباشرة إلى البحر، مستفيدةً من الإنحدار الطبيعي للأرض وقربها من الساحل، وبذلك لا تبقى المياه الراكدة داخل المناطق الزراعية.

أما في السيحة البعيدة عن البحر، فإن تصريف المياه يتم بطريقة مختلفة، إذ تُحفر في نهاية المنجّا حفرة أو أرض منخفضة واسعة وعميقة، تقع في موضع بعيد عن المساكن والتجمعات السكانية. وتُجمع فيها المياه الخارجة من المزارع، لتكون حوضًا لتصريف المياه، وذلك منعًا لوصولها إلى المناطق المأهولة أو الأراضي الزراعية الأخرى. وقد روعي في اختيار هذا الموقع أن يكون بعيدًا عن السكان، لأن هذه المياه تحمل معها الأوساخ والرواسب وبقايا النباتات، فتتحول مع مرور الوقت إلى مياه آسنة غير صالحة للاستعمال.

ونتيجة لبطء حركة المياه داخل المنجّا، ولا سيما في نهاياته أو في أماكن تجمعها، كانت المياه تصبح شبه راكدة، مما يجعل المنجّا أشبه بالمستنقع. ولهذا تنتشر فيه الطحالب والنباتات المائية، كما تكثر فيه الضفادع والحشرات والكائنات التي تعيش في البيئات الرطبة، وهو ما يفسر حرص المزارعين على عدم استخدام مياهه مرة أخرى في الري، والاكتفاء باعتباره قناة لتصريف الفائض من المياه.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرض التي تنتهي إليها مياه المنجّا، سواء أكانت حفرة طبيعية أم منخفضًا أُعد خصيصًا لهذا الغرض، لا تكون مملوكة لأحد في الغالب، وذلك لأنها أرض غير صالحة للزراعة أو السكن بسبب تجمع المياه الآسنة فيها، فضلاً عما يرافقها من روائح ورواسب وانتشار للحشرات. ومن ثم فقد خُصصت هذه الأراضي لتكون جزءًا من البنية التحتية لنظام الري التقليدي، تؤدي وظيفة بيئية وزراعية مهمة تتمثل في تصريف المياه الزائدة والمحافظة على سلامة المزارع واستمرار كفاءة شبكة الري.

كيفية سقي أصناف المزارع

أولاً: العكرة والجوبار والسطر

تشترك أصناف العكرة والجوبار والسطر في طريقة واحدة للري، إذ تعتمد جميعها على الساقية الرئيسة التي تمر عبر هذه المزارع. وتُفتح منافذ صغيرة من الساقية عند حلول نوبة السقي لتتدفق المياه إلى أجزاء المزرعة المختلفة، ثم تُغلق المنافذ بعد انتهاء عملية الري. وقد كان هذا الأسلوب من أكثر أساليب الري شيوعًا، لاعتماده على الجريان الطبيعي للمياه.

ثانيًا: الصرمة

تُسقى الصرمة من الساقية التي تمر بمحاذاتها مباشرة، حيث يكون قربها من مجرى المياه سببًا في سهولة ريها. وعند حلول دورها في السقي يُفتح مجرى صغير من الساقية لتتدفق المياه إلى داخل المزرعة، ثم يُغلق بعد اكتمال الري، وبذلك لا تحتاج الصرمة إلى إنشاء سيبان طويلة أو وسائل خاصة لإيصال المياه.

ثالثًا: الدالية

تُعد الدالية من المزارع التي تعتمد على الساب المتفرع من الساقية الرئيسة، إذ يُفتح هذا الساب ليدخل الماء إلى المزرعة، ثم تتفرع منه سيبان أصغر تتجه إلى الشروب التي تُزرع فيها المحاصيل اليومية والخضروات. وقد سميت بالدالية لأنها تُسقى أيضًا بواسطة الدلو، حيث يستخدم المُزارع دلواً مصنوعًا من الجلد لرفع الماء وسقي أجزاء المزرعة التي لا تصلها المياه مباشرة، وهو أسلوب يعكس الجهد اليدوي الذي كان يبذله المزارعون في خدمة محاصيلهم.

رابعًا: الدولاب

يتميز الدولاب بأن مصدر المياه يكون في داخله، حيث تقع فيه عين ماء تُفتح منها ساقية صغيرة أو ساب يتفرع إلى الشروب لري النخيل والأشجار. أما الأشجار القريبة من العين فكانت تُسقى بواسطة المغرف الذي يُغرف به الماء مباشرة من العين.

وفي بعض الأحيان يضم الدولاب أكثر من عين، فإذا كانت إحدى العيون غائرة ولا يخرج ماؤها بسهولة، تُبنى لها بركة مربعة وعميقة، ثم تُستخدم آلة تعمل بالديزل تُعرف باسم البلاكستون لرفع المياه من العين إلى البركة، ومنها تُطلق المياه عبر السواقي لري المزرعة. ويُظهر ذلك تطور الوسائل الزراعية والإستفادة من التقنيات الحديثة نسبيًا في رفع المياه عند الحاجة.

وكان الدولاب في السابق غالبًا ما يعتمد في ريّه على الزاجرة، وهي وسيلة تقليدية لرفع المياه من العين أو مصادر المياه.

خامسًا: الرفض

يعتمد الرفض في ريه على الساقية التي تمر بجواره، حيث تُفتح منها مجارٍ مائية لتصل المياه إلى النخيل المزروع فيه. ويتميز هذا النوع بطريقته الخاصة في السقي بسبب زراعة نخيلة المختلفة عن بقية المزارع، الأمر الذي يجعل عملية الري تتطلب جهداً يبذله المزارع من أجل سقي النخيل.

سادسًا: البرية

أما البرية، وهي من المزارع التي تقع بعيدًا عن العيون والسواقي، فقد اعتمدت في الغالب على حفر الآبار. ويُنشأ فوق البئر فتحة تُعرف باسم الجدحة، تُستخرج منها المياه لتصب في بركة مربعة وعميقة. وبعد تجمع كمية

كافية من المياه في البركة، تُطلق في الساب الذي شُق داخل المزرعة، لتتوزع على الشروب وتسقي المزروعات المختلفة، وهو نظام يجمع بين تخزين المياه ثم توزيعها بصورة منظمة.

سابعًا: الزراعة

تُسقى الزراعة غالبًا بواسطة الآبار والجدحات، شأنها في ذلك شأن البرية، حيث تُرفع المياه من البئر ثم تُجمع في بركة قبل توزيعها على الشروب. وقد توجد في بعض الزراعات عين ماء طبيعية، فتكون المصدر الرئيس لريها، مما يقلل الحاجة إلى استخراج المياه من الآبار ويجعل عملية الري أكثر سهولة.

ثامنًا: النخل

ينقسم النخل من حيث طريقة الري إلى نوعين رئيسين. الأول هو نخل السيح، الذي يعتمد على مياه السواقي والسيبان، حيث تنساب المياه إليه بصورة طبيعية من العيون أو السواقي الرئيسة. أما النوع الثاني فهو نخل الغرافة، الذي يُسقى بواسطة الغرافة، وهي أداة تُستخدم لغرف المياه ورفعها يدويًا إلى أصول النخيل عندما يتعذر وصول المياه إليها بالجريان الطبيعي، وهو أسلوب يتطلب جهدًا كبيرًا من المزارعين.

تاسعًا: الشطيب

يُعد الشطيب مزرعة صغيرة منفصلة عن المزرعة الأم، إلا أنه يعتمد عليها في الحصول على المياه. ولذلك يُشق إليه ساب خاص يتفرع من ساب المزرعة الأصلية، فتصل المياه إليه وفق الحصص المقررة، ويستمر ارتباطه بالمزرعة الأم من حيث نظام الري وتوزيع المياه.

عاشرًا: البديعة

تُسقى البديعة بواسطة ساب يُشق من الساقية الرئيسة ليصل إلى النخيل المزروع فيها، وذلك لأنها مزرعة مستحدثة أُنشئت من أرض لم تكن مزروعة سابقًا. وفي بعض الأحيان، ولضمان استمرار توافر المياه، يُحفر فيها بئر يُقام فوقه جدحة تُستخدم لاستخراج المياه، فتكون مصدرًا إضافيًا لري النخيل عند الحاجة.

حادي عشر: الجدحة

أما الجدحة، فإن طريقة سقيها ترتبط باسمها، إذ تعتمد على بئر يُحفر داخل المزرعة، فتُعمل فوهة الجدحة وتُرفع المياه من البئر لتصب في بركة مخصصة، ثم تُوزع عبر السواقي الصغيرة أو السيبان إلى النخيل والمزروعات المختلفة. وقد مثل هذا النظام أحد أهم وسائل الري في المزارع التي لا تتوافر فيها عيون ماء جارية، وأسهم في استصلاح الأراضي الزراعية وضمان استمرار الإنتاج فيها.

وهذا تفصيلٌ مفيدٌ لكيفية سقي هذه الأصناف من النخيل، إذ كانت طرق الري تختلف باختلاف نوع النخلة وطبيعة التربة وموقع المزرعة، فضلًا عن اختلاف احتياجات كل صنف من المياه في مراحل نموه المختلفة. فقد كانت بعض الأصناف تحتاج إلى ريٍّ متقارب ومتكرر، ولا سيما في فصل الصيف، في حين تكتفي أصناف أخرى بفترات أطول بين كل سقية وأخرى لقدرتها على تحمل الجفاف نسبيًا. كما كانت طريقة توزيع المياه عبر الجداول والقنوات الزراعية تتفاوت بحسب مساحة البستان وعدد الأشجار، مع مراعاة عدم إغراق الجذور بالمياه. وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن بعض الأصناف كانت تتشابه في مواعيد الري وكمياته، خاصة إذا كانت مزروعة في تربة متقاربة الخصائص أو تخضع للظروف المناخية نفسها، الأمر الذي يعكس الخبرة الزراعية المتراكمة لدى مزارعي البحرين في إدارة مياه الري وتحقيق أفضل إنتاج من النخيل.

سابعاً - نماذج تاريخية عن أصناف المزارع

حرصنا في هذا البحث التاريخي على ألا يقتصر عرضه على النصوص والروايات التاريخية فحسب، بل سعينا إلى دعمه بمجموعة من الشواهد المادية التي تُسهم في توثيق ما تناولناه من أحداث ووقائع. وفي هذا السياق، سنعرض للقارئ الكريم عددًا من النقوش والكتابات الأثرية الموجودة في بعض المساجد والمواقع التاريخية، لما تمثله من مصادر تاريخية أصيلة تُوثق أسماء المواضع، والأوقاف، وأصناف النخيل، وغيرها من المعلومات.

ويلي ذلك عرض مجموعة من الوثائق التاريخية الأصيلة التي تُعد من أهم المصادر الأولية في هذا البحث، إذ تمثل شواهد مباشرة تعزز مصداقية المادة العلمية، وتمنح القارئ صورة أوضح عن تطور الحياة الزراعية، وأنماط تملك الأراضي، والأوقاف، وإدارة الموارد الزراعية في البحرين. كما تُسهم هذه الوثائق في ربط الروايات التاريخية بأدلتها المادية التي بقيت شاهدة على تاريخ هذا الوطن.

كما أرفقنا عددًا من الصور الجوية التي تُظهر الإمتداد الواسع للمزارع والبساتين في البحرين، وما تعكسه من كثافة الغطاء الزراعي وتوزيع الواحات ومزارع النخيل. ويعقب ذلك عرض الخرائط الجغرافية والتاريخية التي تساعد على تحديد مواقع القرى والعيون والمزارع، وتوضح الامتداد المكاني للمناطق الزراعية، بما يُسهم في فهم أوضح لما ورد في المصادر التاريخية وربط المعلومات بالنطاق الجغرافي الذي شهد تلك الأحداث.

ونرى أن الجمع بين النقوش الأثرية، والوثائق التاريخية، والصور الجوية، والخرائط الجغرافية يُضفي على هذا الكتيب قيمة علمية وتوثيقية، إذ يُسهم في توثيق المعلومات، وتعزيز فهم القارئ، وربط النصوص التاريخية بشواهدها المادية، ليكون مرجعًا يجمع بين السرد التاريخي والأدلة الوثائقية والبصرية، بما يخدم الباحثين والمهتمين بتاريخ البحرين وتراثها الزراعي.

أولا : النقوش الأثرية

يُعدُّ توثيق أسماء سيحات القرى وأصناف النخيل الواردة في النقوش الأثرية من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للواحات والمجتمعات الزراعية. فالنقوش الأثرية لا تقتصر على تسجيل الأحداث أو أسماء الأشخاص، وإنما تمثل مصدرًا تاريخيًا يوثق طبيعة البيئة المحلية، وأساليب استغلال الأراضي، وأنواع المزروعات التي كانت تشكل أساس الحياة الإقتصادية. ومن هذا المنطلق، سأعرض للقارئ الكريم جملةً من النقوش الأثرية التي ورد فيها ذكر سيحات القرى أو أسماء أصناف النخيل المتعددة، لما تحمله هذه النصوص من دلالات تاريخية ولغوية وحضارية تسهم في إعادة رسم ملامح النشاط الزراعي والوقف الخيري في تلك الفترات.

وينقسم هذا العرض إلى نوعين رئيسين من النقوش. يتمثل النوع الأول في النقوش المثبتة في المساجد، وهي نقوش ارتبطت في الغالب بتسجيل أعمال البناء أو الترميم أو توثيق الأوقاف المخصصة لخدمة المساجد. وقد تضمنت بعض هذه النقوش أسماء سيحات القرى وأصنافًا متنوعة من النخيل، في سياق بيان الموارد الزراعية التي أُوقفت للإنفاق على عمارة المسجد أو توفير احتياجاته. وتكشف هذه النقوش عن العلاقة الوثيقة بين النشاط الزراعي والمؤسسات الدينية، كما تعكس أهمية النخيل بوصفه موردًا اقتصاديًا رئيسًا، وتبرز التنوع في أصنافه وما كان يتمتع به كل صنف من قيمة إنتاجية أو اقتصادية داخل المجتمع.

أما النوع الثاني، فهو النقوش الجنائزية، أو ما يُعرف بالساجات، وهي من المصادر المهمة لدراسة الأوقاف والوصايا، إذ تضمنت ذكر أوقاف المتوفى ووصاياه، ومنها الأراضي الزراعية وسيحات القرى وأصناف النخيل. كما توفر هذه النقوش معلومات عن الملكيات الزراعية، وأوجه استثمارها، وتوثق أسماء المواضع والأصناف الزراعية التي اندثر بعضها مع مرور الزمن.

(نقش حجر مسجد ومأتم الدارة - البلاد القديم)

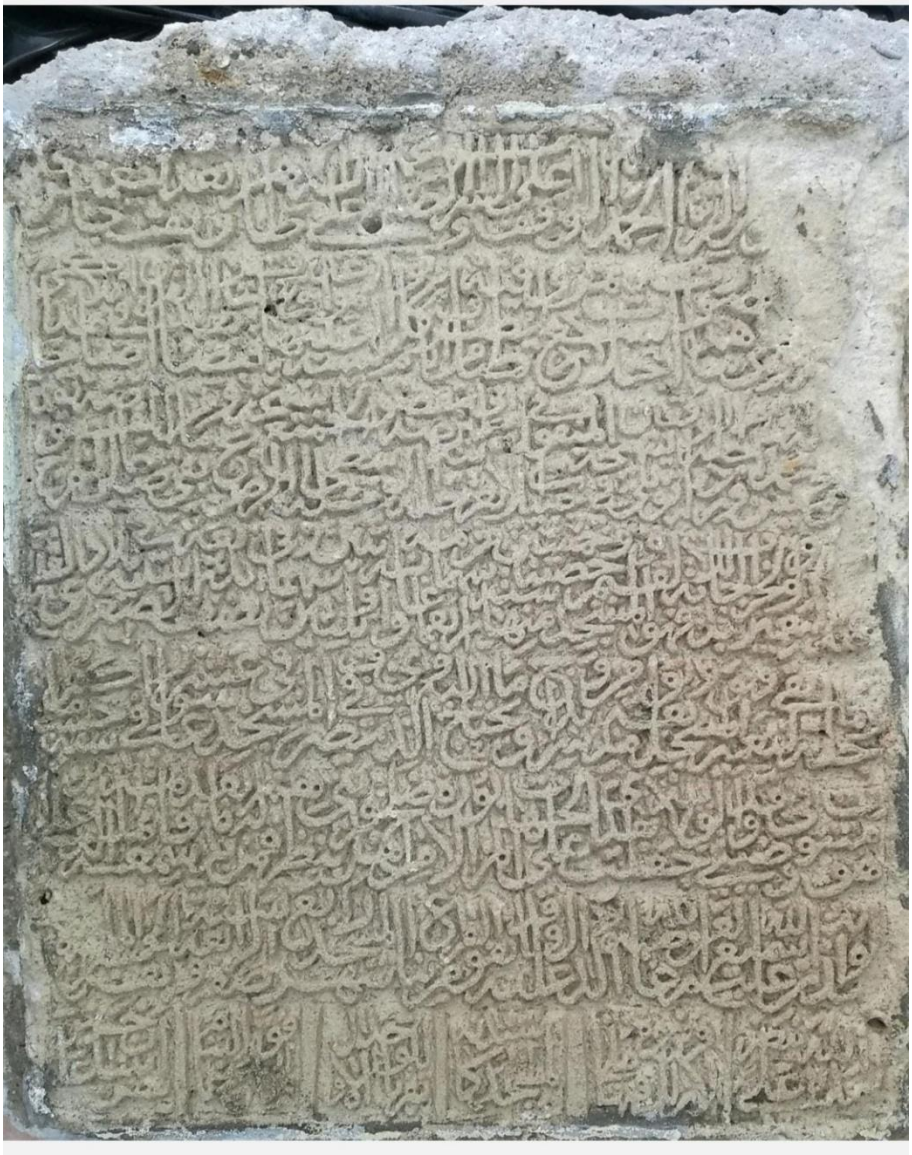

نقش حجر مسجد ومأتم الدارة التاريخي في منطقة البلاد القديم بمملكة البحرين يعود تاريخه إلى عام 1154 هجرية الموافق لعام 1741 ميلادية. يوثق هذا النقش وقفية وتاريخ الإنتهاء من بناء المسجد الذي أسسه عالم الدين السيد علي الحسيني البلادي البحراني (رابع شهر صفر سنة الرابعة والخمسين بعد المائة والألف)، ومذكور فيه سيحتان لتوبلي والزنج، وفيه نص لإقامة التعزية في عشرة عاشوراء كما جاء في الوقف.

(نقش حجر قرية كرانة)

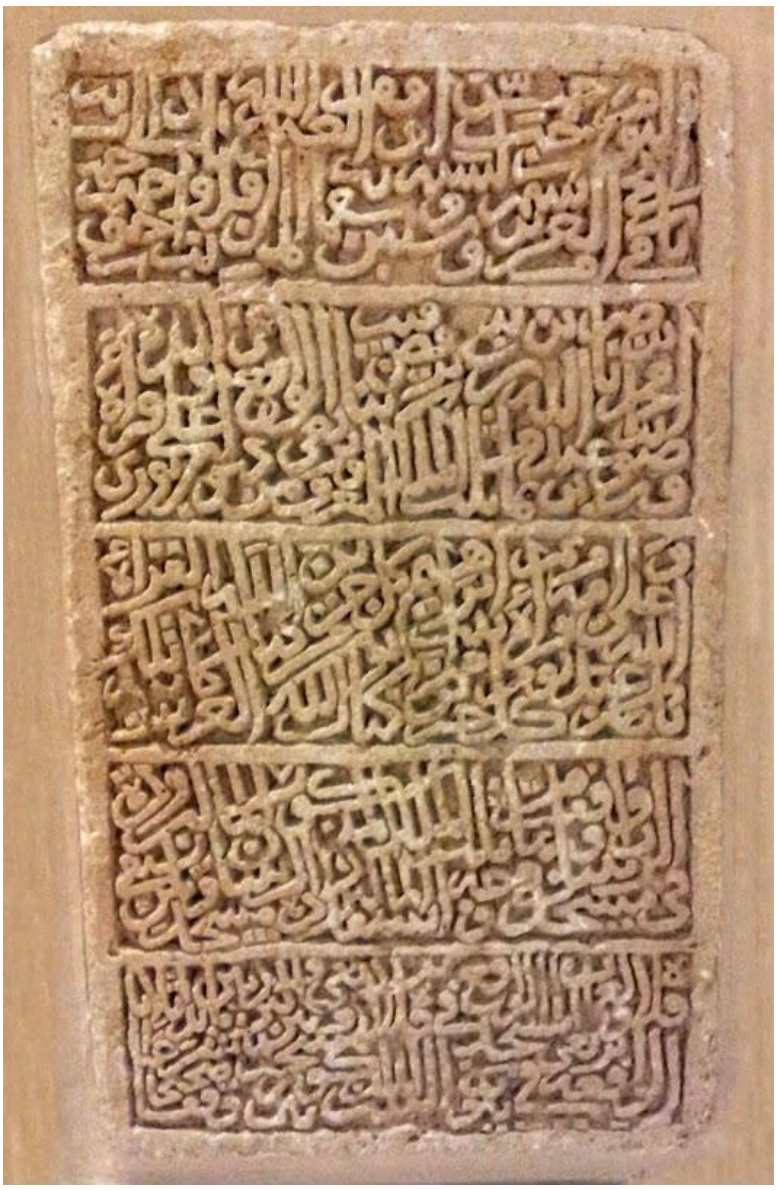

حجر وقف كرانة، ويعود تاريخه إلى سنة 995هـ، وقد عُثر عليه في قرية كرانة عند أحد القبور الأثرية. ويُعد من النقوش الوقفية المهمة، إذ أوقفه محمد بن ناصر بن عبدالله بن ربيع الأوالي، وتضمن نصه تقسيمات وقفية لعدد من مزارع النخيل، خُصص ريعها للإنفاق على مسجد رستان وفلاة بربغي.

(نقش ساجة السيدة مريم بنت السيد ماجد)

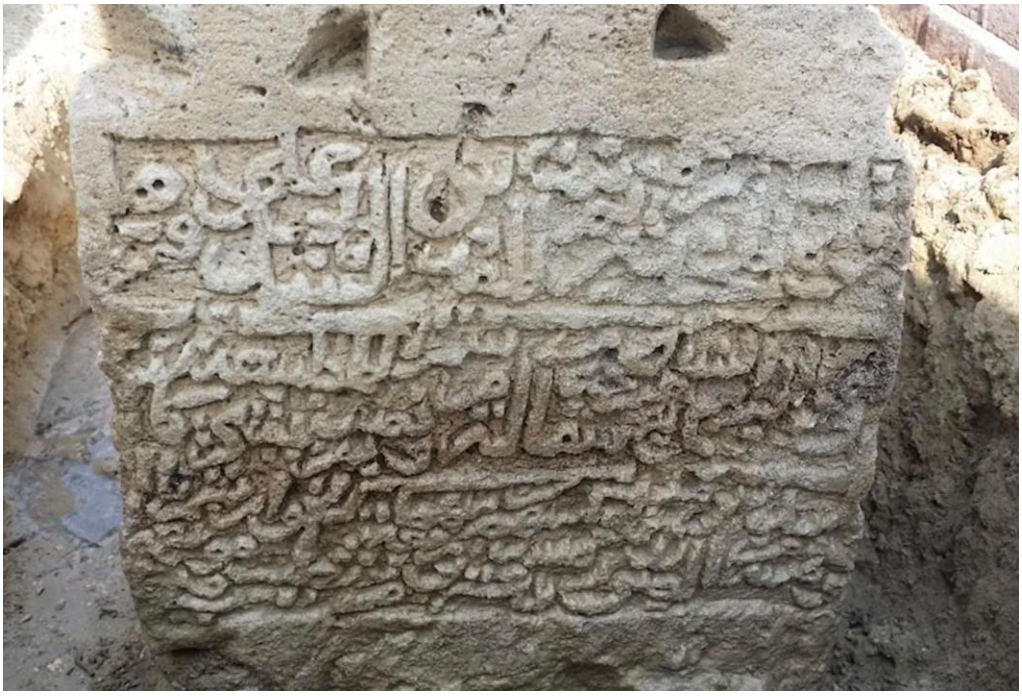

نقش ساجة السيدة مريم بنت السيد ماجد، المتوفاة سنة 1094هـ، ويُعد من النقوش الجنائزية التي وثقت أوقاف المتوفاة، إذ ورد في نصه ذكر عدد من الأوقاف، من بينها استعمال مصطلح السيحة في عبارة: «بسيحة سفالة من سترة»، وهو ما يمثل شاهدًا تاريخيًا مهمًا على استخدام هذا المصطلح في تحديد الأراضي الزراعية وتوثيقها ضمن الأوقاف.

(نقش ساجة لشخصية مجهولة : وقف صرمة)

نقش ساجة أثرية لشخصية مجهولة، وغير معلوم التاريخ، تضمن نصه ذكر وقفٍ يعود للمتوفى، ومنه عبارة: « كامل صرمة أم الصولي الواقعة بسيحة جد الحاج »

(نقش ساجة الشيخ يوسف بن علي بن كنبار : وقف صرمة)

نقش ساجة الشيخ يوسف بن علي بن كنبار، المتوفى سنة 1089هـ، وقد تضمن نصه ذكر وقفٍ للمتوفى، ومنه عبارة: « بحاصل صرمة أم... الواقعة بسيحة البلاد »

(نقش ساجة لشخصية مجهولة : وقف صرمة، جوبار، بظهر مني)

نقش ساجة أثرية لشخصية مجهولة، ورد اسمها في نص الساجة بعبارة: «المرحومة بنت المرحوم»، وقد توفيت في السابع عشر من شهر رجب سنة 1102هـ. وتضمن النص ذكر وقفٍ يعود للمتوفاة، ومنه: « من صرمة (اله...) وجوبارها، موقعها في ظهر مني ».

ثانياً : الوثائق التاريخية

لقد اخترت أن أُدرج أكبر قدر ممكن من النماذج تحت عنوان الوثائق؛ وذلك لما تتميز به هذه الوثائق من كثرة وتنوع في محتواها، إذ تمثل مصدرًا غنيًا بالمعلومات التاريخية والإجتماعية والإقتصادية. كما أنها توثق جوانب متعددة من الحياة في قرى البحرين، وتكشف عن تنوع المعاملات والأحداث التي شهدتها تلك القرى عبر فترات زمنية مختلفة، مما يمنح الباحث مادة علمية واسعة يمكن الإستفادة منها في دراسة تاريخ المنطقة.

وتبرز أهمية هذه الوثائق أيضًا في احتوائها على أسماء متعددة لأصناف النخيل، وهو ما يعكس المكانة البارزة التي احتلتها زراعة النخيل في البحرين قديمًا، ودورها في الحياة الاقتصادية والمعيشية للسكان. كما تُظهر هذه النماذج تنوع الأصناف المزروعة واختلاف استخداماتها، الأمر الذي يثري الدراسة ويوفر صورة أوضح عن التراث الزراعي في البحرين، ويساعد على توثيق هذا الإرث والمحافظة عليه.

وتضم هذه المجموعة وثائق متنوعة تعود إلى عدد من قرى البحرين، حرسها الله من الشين، وقد اختلفت هذه الوثائق في طبيعتها ومضامينها، فمنها ما يتعلق بالبيع والشراء، ومنها ما يختص بالأوقاف أو الملكيات أو غيرها من المعاملات التي كانت سائدة آنذاك. وفيما يأتي عرض لهذه الوثائق وفقًا لما ورد فيها من أسماء أصناف النخيل، مع بيان القرى التي وردت فيها، وذلك لإبراز تنوعها وقيمتها التاريخية والتوثيقية.

(سجل السيد عدنان : وقف جوبار بسيحة جد الحاج)

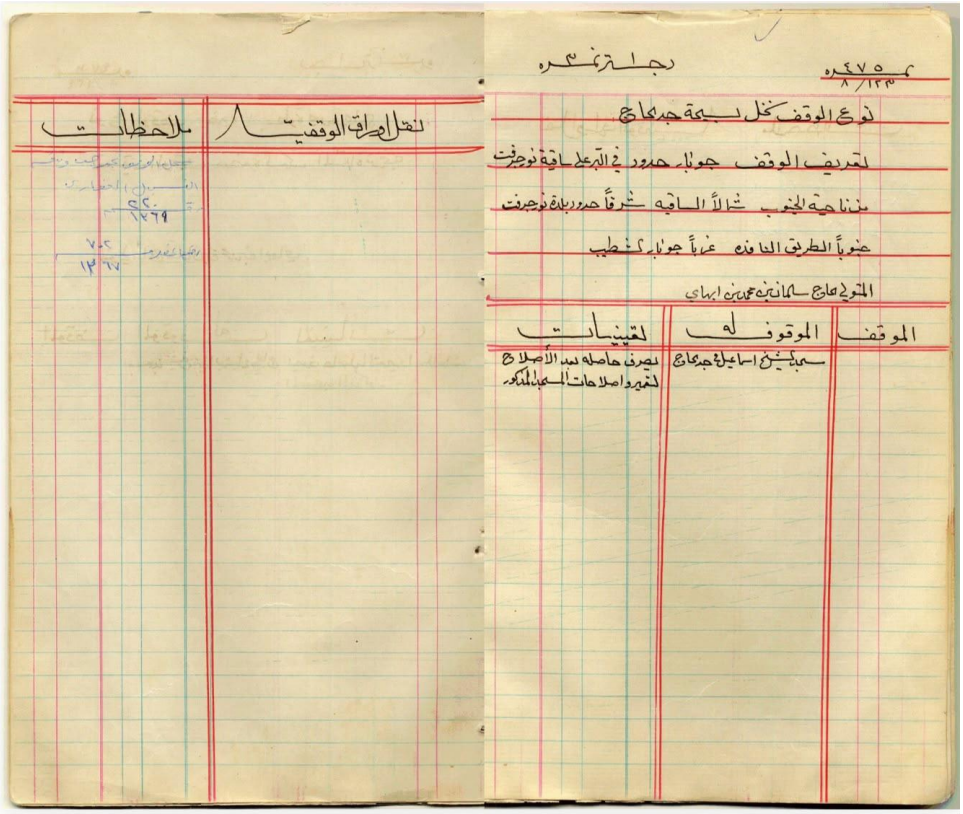
نوع الوقف نخل بسيحة جد الحاج
تعريف الوقف جوبار حدوده في البر على ما وقفت
بناحية الجنوب شمالاً الساقيه شرقاً حدود بلدة وقفت
جنوباً الطريق الحافه غرباً جوبار الخطيب
المتولي حاج سليمان بن ابراهي
الموقف | الموقوف له | التعيينات
سيبة الشيخ اسماعيل جد حاج | يصرف حاصله بعد الاصلاح لتعمير واصلاحات المسجد المذكور
نقل اوراق الوقفيه | ملاحظات

تتضمن الوثيقة وقفًا بسيحة جد الحاج، يتمثل في نخل من صنف الجوبار، وقد خُصص ريعها وقفًا على مسجد الشيخ إسماعيل في قرية جد الحاج.

(سجل السيد عدنان : وقف دولاب بسيحة المقشاع)

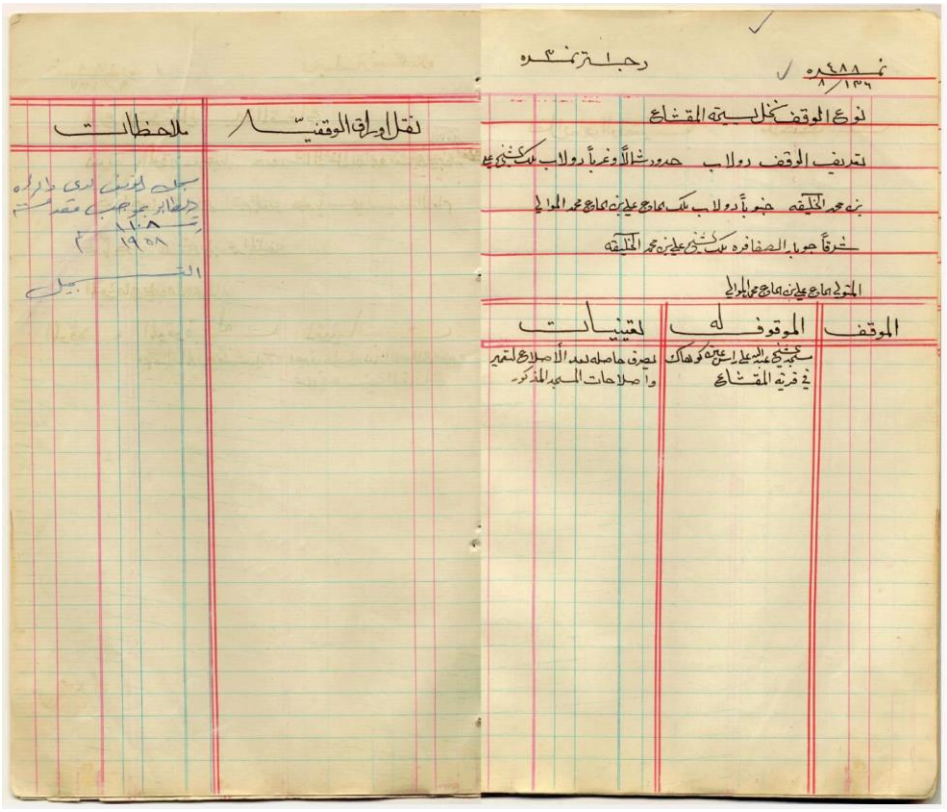

تتضمن الوثيقة وقفاً بسيحة المقشاع، يتمثل في نخل من صنف الدولاب، وقد خصص ريعها وقفاً على مسجد الشيخ عبد الله في قرية المقشاع

(سجل السيد عدنان : وقف عكرة بسيحة السهلة الفوقية)

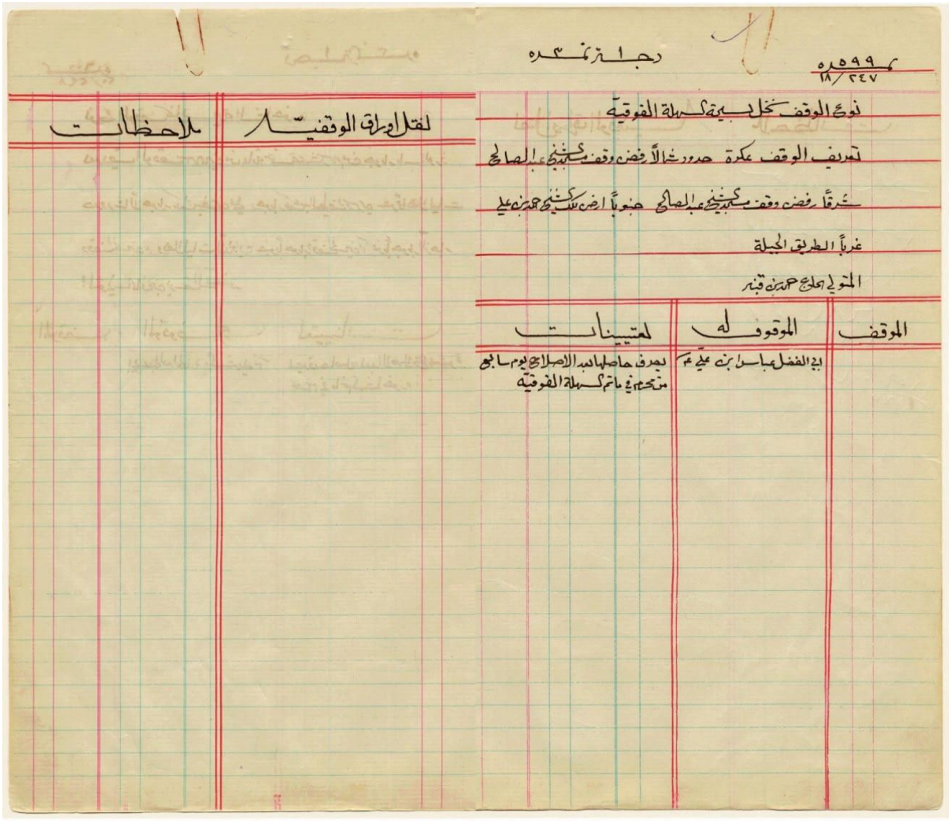

الموقف	الموقوف له	التعيينات	نقل اوراق الوقفية	الملاحظات
	ابو الفضل عباس ابن علي ع	يصرف حاصلها عند الاصلاح يوم سابع من محرم في ماتم السهلة الفوقية		

نوع الوقف نخل بسيحة السهلة الفوقية

تعريف الوقف عكرة صدوخ الأرض وقف شيخ عبد الصالح

شرقاً ارض وقف شيخ عبد الصالح غرباً ارض شيخ حمد بن علي

غرباً الطريق الحيلة

المتولي الحاج عبد قنبر

تتضمن الوثيقة وقفاً بسيحة السهلة الفوقية، يتمثل في نخل من صنف العكرة، وقد خصص ريعها وقفاً على مأتم السهلة الفوقية

(سجل السيد عدنان : وقف الرفض بسيحة جنوسان)

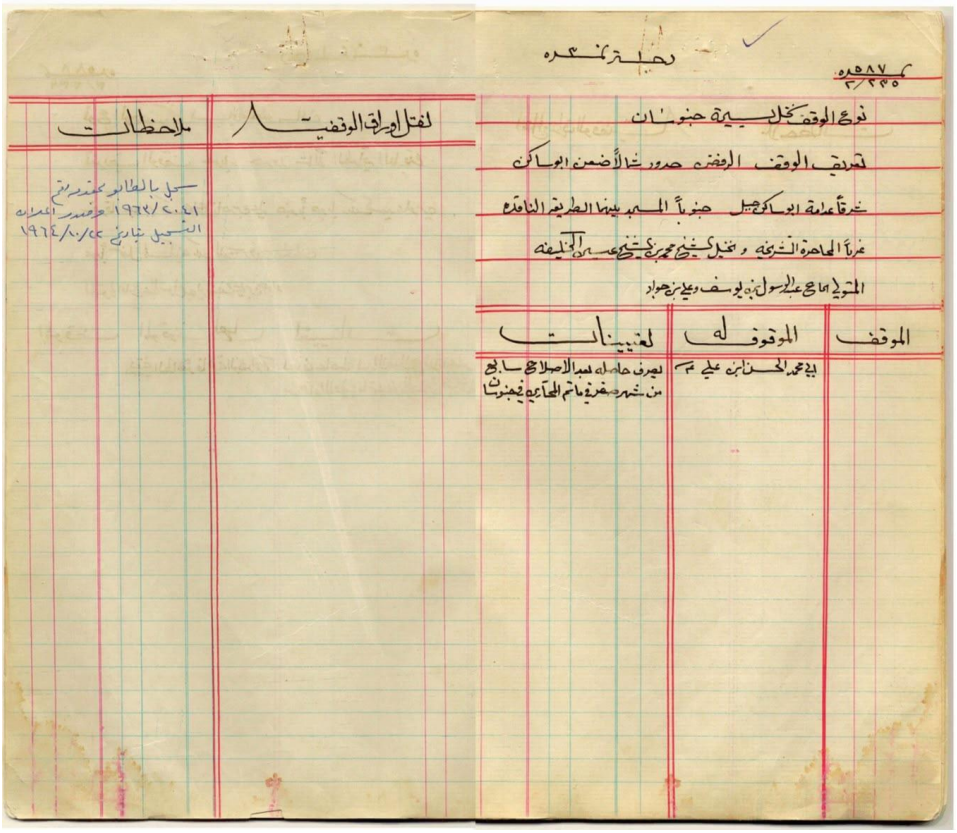

تتضمن الوثيقة وقفاً بسيحة جنوسان، يتمثل في نخل من صنف الرفض، وقد خصص ريعه وقفاً على مأتم المحارين في قرية جنوسان

(سجل السيد عدنان : وقف دالية بسيحة المصلى)

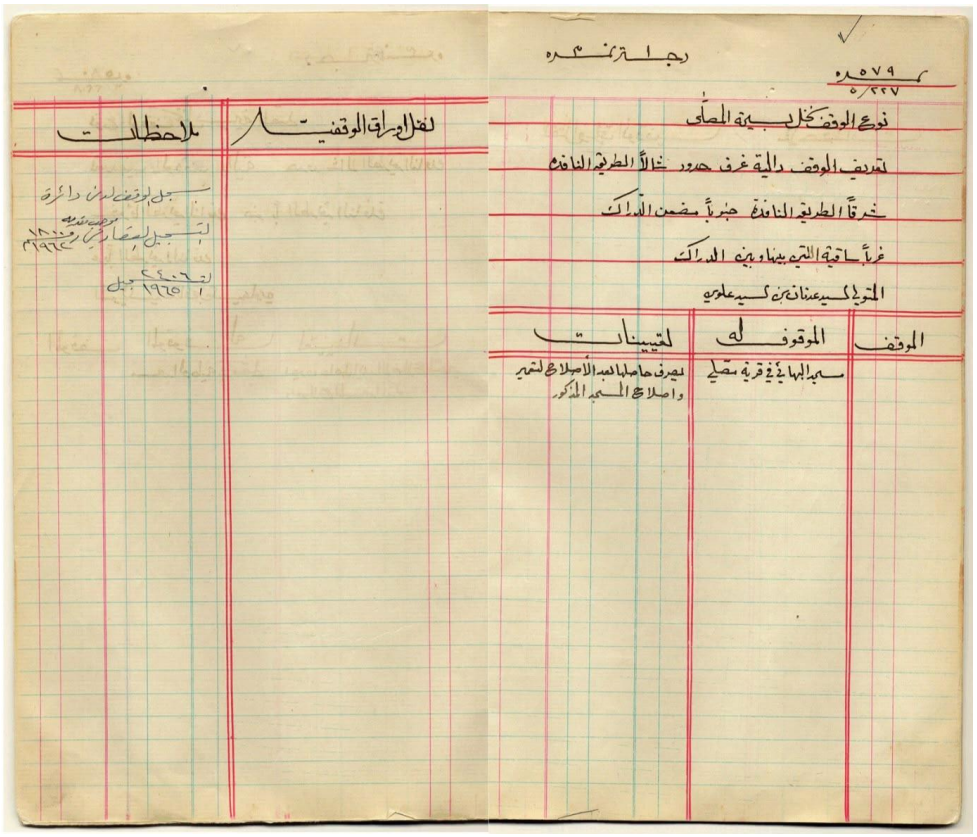

تتضمن الوثيقة وقفاً بسيحة المصلى، يتمثل في نخل من صنف الدالية، وقد خصص ريعه وقفاً على مسجد البهائي في قرية المصلى

(وثيقة صلح - سيحة النويدرات)

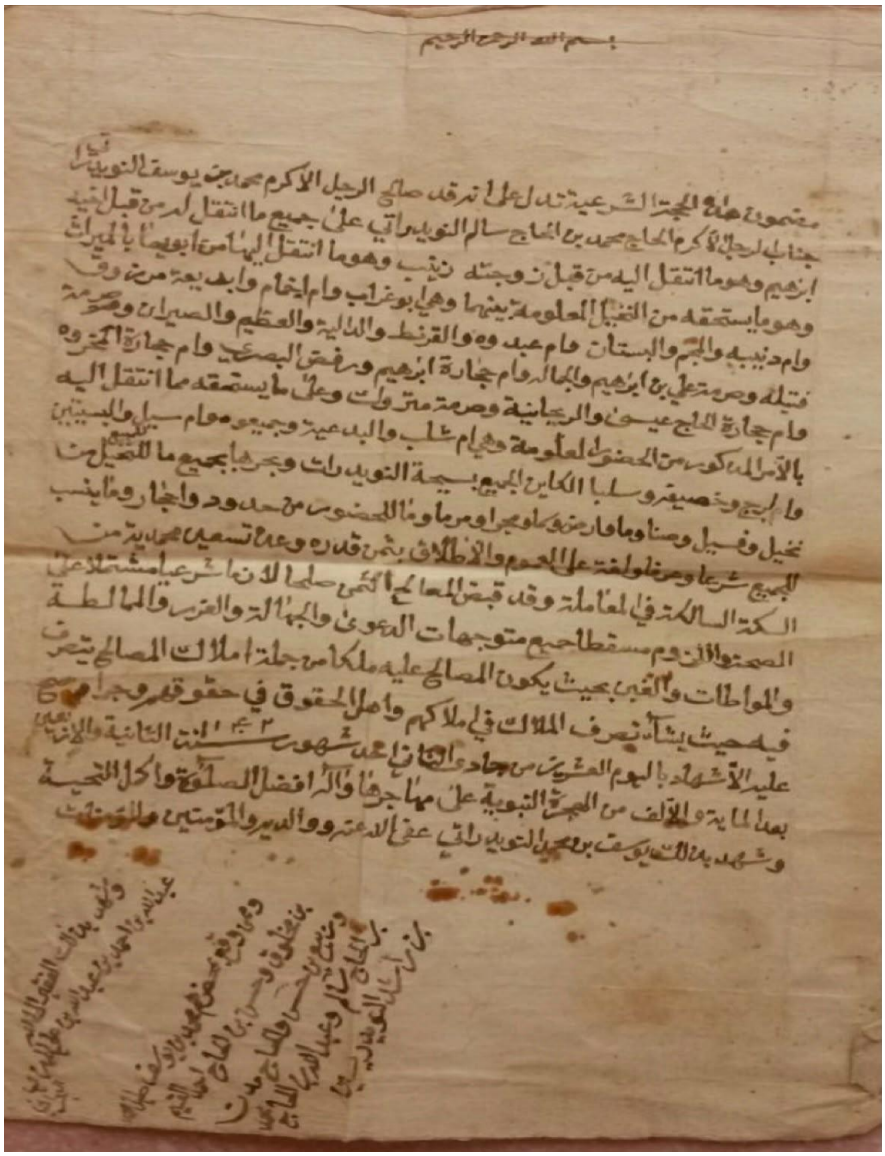

من أندر الوثائق وهي وثيقة صلح تاريخية مهمَّة مؤرخة في ٢٠ من جمادى الثانية سنة ١١٤٢هـ ، الموافق ١٠ من يناير ١٧٣٠م ، وتذكر (سيحة النويدرات وبحرها)، وعدداً كبيراً من أصناف النخيل بالإضافة إلى قضايا أخرى. مصدر الوثيقة عبد الله بن الحاج علي بن عبد الله آل مدن (بيت مسعود).

(وثيقة صلح - سيحة افويليد)

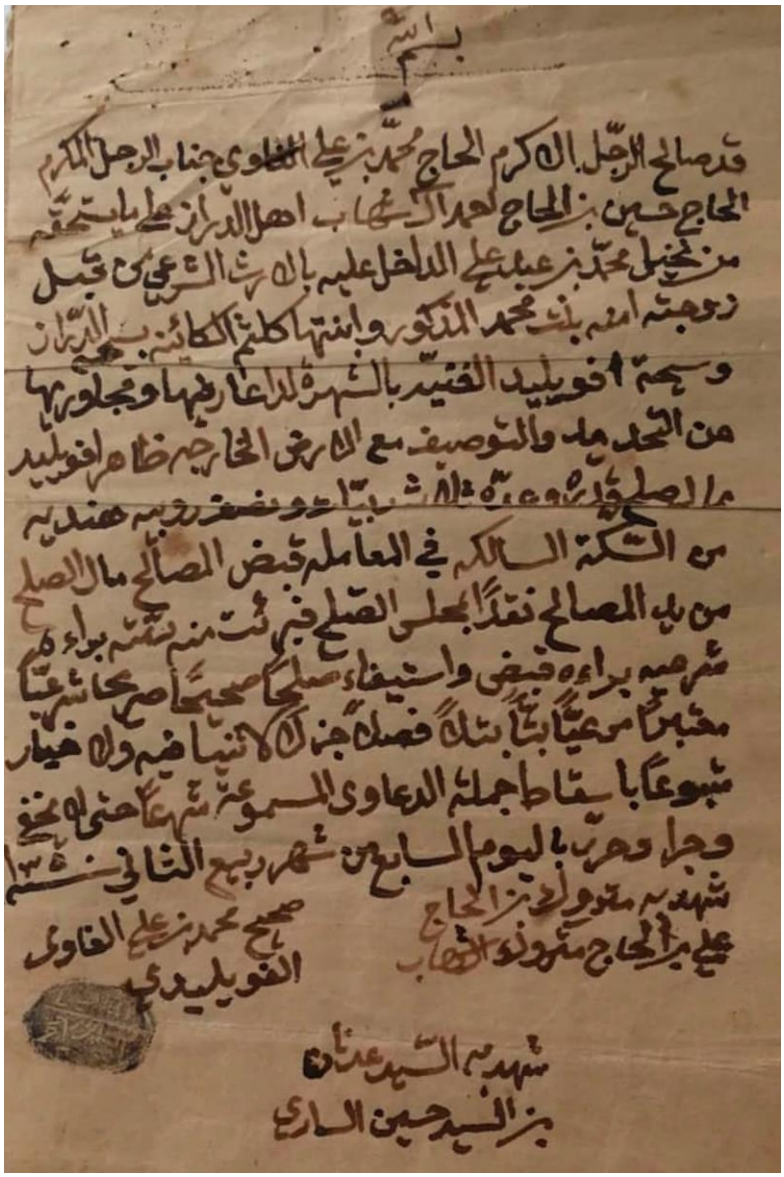

وثيقة صلحٍ، مؤرخة في السابع من شهر ربيع الآخر سنة 1350هـ، الموافق 20 من أغسطس للعام 1931م، وتتعلق ببسيحة افويليد، ويُحتمل بأن افويليد قرية قديمة أصبحت اليوم ضمن نطاق قرية الدراز.

(وثيقة صلح - سيحة البلاد القديم)

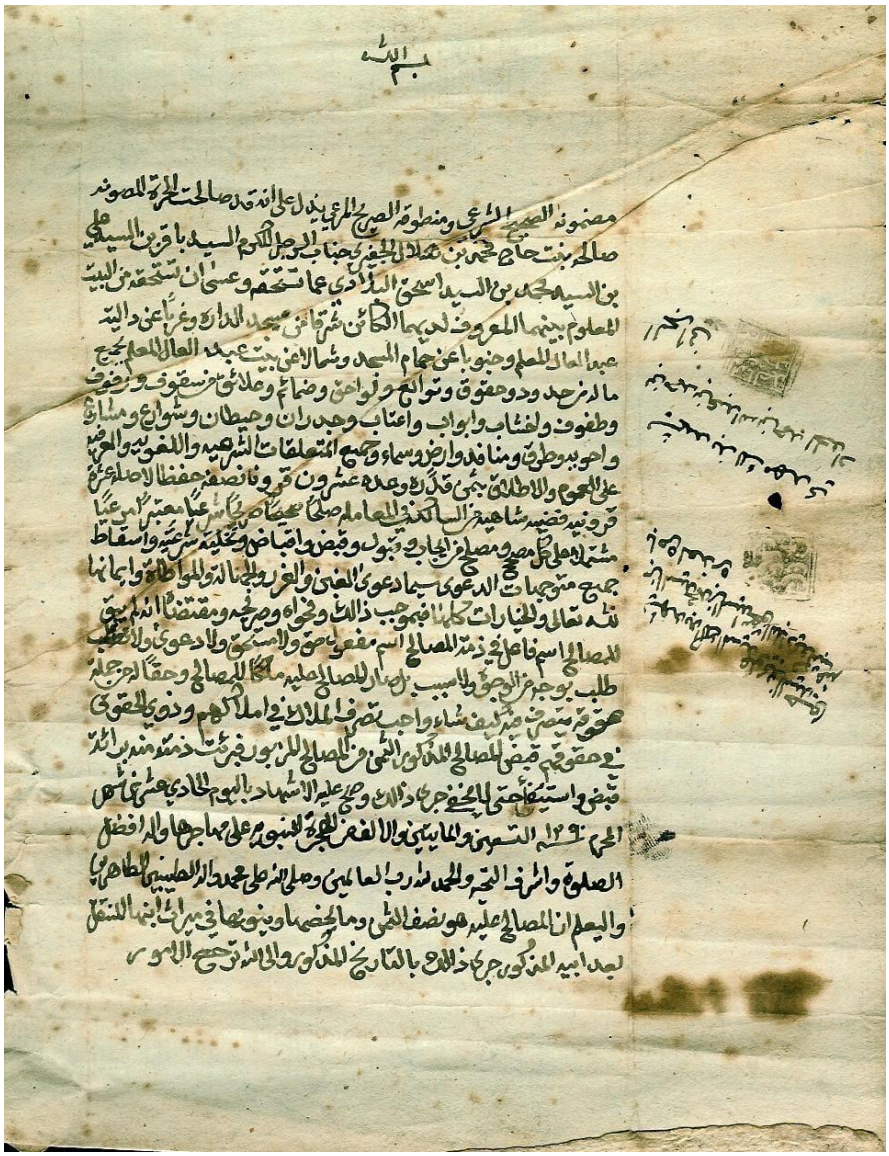

وثيقة صلح تاريخية مؤرخة في الحادي عشر من شهر المحرم سنة 1290هـ، الموافق 10 مارس 1873م، وتتعلق بسيحة قرية البلاد القديم. وتكتسب هذه الوثيقة أهمية خاصة لورود مصطلح الدالية فيها.

مصدر الوثيقة فيصل سعيد السعيد - وثائق سادة آل اسحاق البلادي.

(وثيقة بيع - جزيرة النبي صالح)

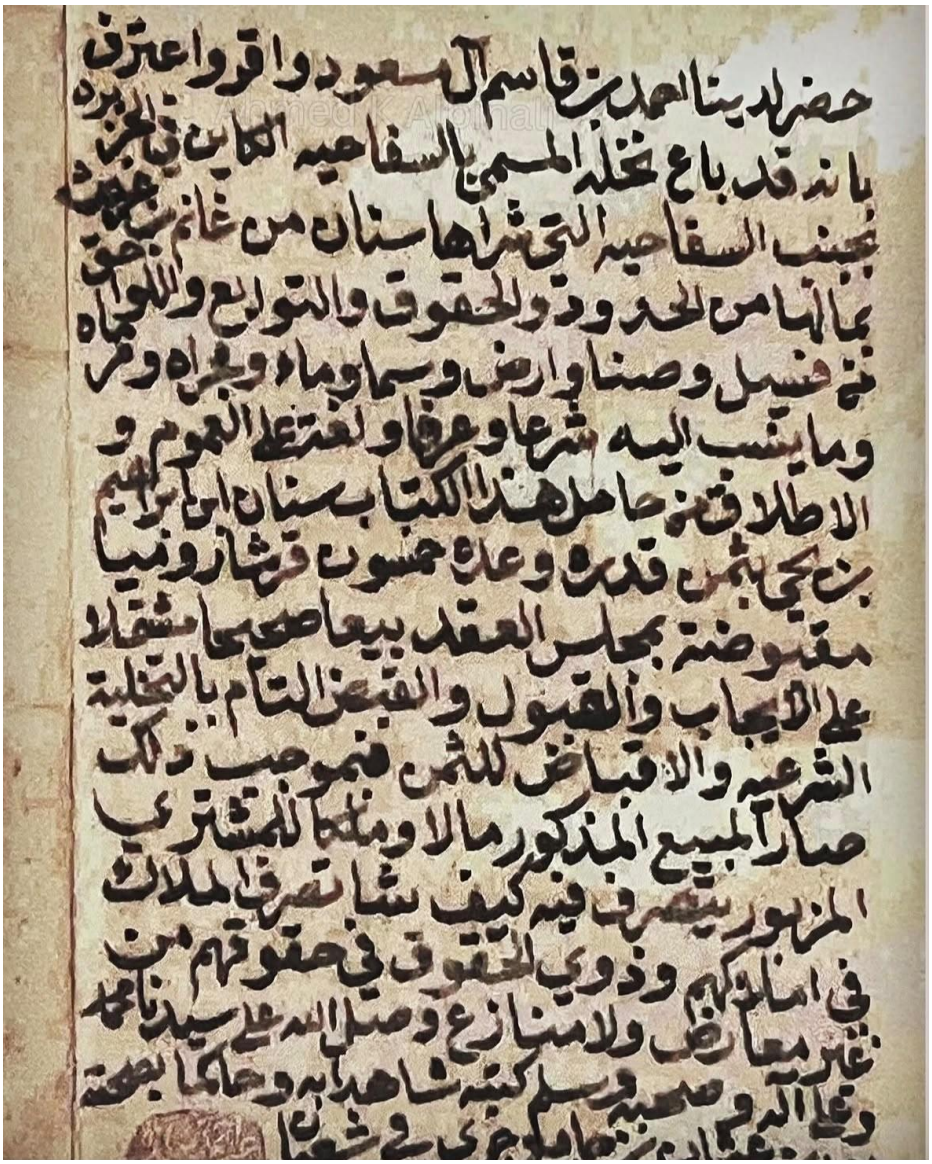

وثيقة تاريخية قديمة تتعلق ببيع نخل « السفاحية » في جزيرة النبي صالح، مؤرخة في السابع من شهر شعبان سنة 1250هـ، الموافق 8 ديسمبر 1834م، ومذكور فيها مصطلح النخل.

(وثيقة بيع - سيحة دار كليب)

وثيقة بيع جوبار بسيحة دار كليب

مؤرخة بتاريخ 10 ربيع الأول عام 1193هـ

الموافق بتاريخ 27 مارس للعام 1779م

وهي من أندر الوثائق التي تتعلق بقرية دار كليب

وفيها تفاصيل كثيرة تتعلق بالنخيل والمزارع.

وهي بخط علي بن سالم الجوي الأوالي الموالي.

(وثيقة تسجيل وقف لمأتم الدارة - سيحة البلاد القديم)

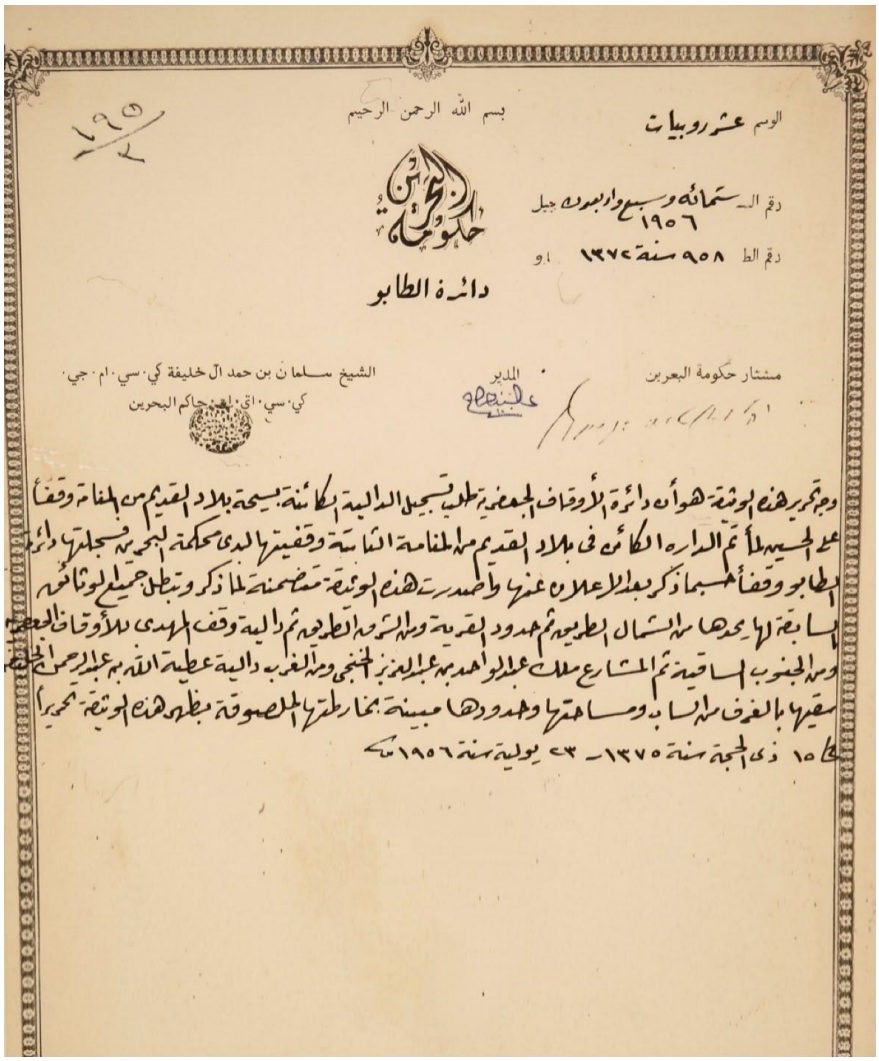

بسم الله الرحمن الرحيم

الوسم عشر روبيات

رقم الـ سبعمائة وسبع وار بعون جيل ١٩٥٦

رقم الط ٩٥٨ سنة ١٣٧٤ او

دائرة الطابو

مستشار حكومة البحرين — المدير — الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة كي. سي. ام. جي. كي. سي. اي. ولي عهد حاكم البحرين

وبتحرير هذه الوثيقة هو أن دائرة الأوقاف الجعفرية طلبت تسجيل الدالية الكائنة بسيحة بلاد القديم من المقاة وقفاً على الحسينية المأتم الدارة الكائن في بلاد القديم من المقامة الثامنة وتفيدها الدى محكمة البحرين وسجلتها دائرة الطابو وقفاً حسبما ذكر بعد الاعلان عنها وأصدرت هذه الوثيقة متضمنة لما ذكر وتبطل جميع الوثائق السابقة الا ما حدها من الشمال الطريق ثم حدود القرية ومن الشرق الطريق ثم دالية وقف المهدي للأوقاف الجعفرية ومن الجنوب الساقية ثم الشارع ملك عبدالواحد بن عبدالعزيز الخنجي ومن الغرب دالية عطية الله بن عبدالرحمن الخنجي سقيها بالغرف من البئر وعمارتها وحدودها مبينة بخارطتها الملصوقة بظهر هذه الوثيقة تحريراً في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٥ - ٢٣ يولية سنة ١٩٥٦ م

تُظهر وثيقة تسجيل الوقف المؤرخة في 15 ذي الحجة 1375هـ الموافق 23 يوليو 1956م تسجيل وقف عبارة عن دالية تقع في سيحة البلاد القديم، وقد خُصص ريع هذا الوقف للصرف على مأتم الدارة وفق شروط الواقف، كما تتضمن الوثيقة وصفًا لموقع الوقف وكيفية سقيه وبعض التفاصيل المتعلقة بالمنطقة التي يقع فيها.

المصدر : السيد هاشم آل اسحاق البلادي، وثائق سادة آل اسحاق البلادي

ثالثاً : الخرائط التاريخية

تُعد الخرائط الجغرافية من المصادر المهمة التي تساعد على فهم طبيعة التوزيع الزراعي والعمراني في البحرين، إذ تكشف عن الإمتداد المكاني للمناطق الزراعية، وتوضح العلاقة بين القرى ومزارع النخيل ومصادر المياه. ومن هذا المنطلق، سنضع للقارئ الكريم عددًا من الخرائط الجغرافية التي تمثل مناطق متفرقة من قرى البحرين، بهدف إظهار مواقع السيحات الزراعية وما ارتبط بها من عناصر شكلت جزءًا أساسيًا من البيئة الزراعية البحرينية عبر مختلف العصور.

وتُظهر هذه الخرائط عددًا من السيحات التي تمثلت في مجموعة من المزارع المتصلة والمتجاورة، والتي شكلت وحدة زراعية متكاملة عُرفت بزراعة النخيل واستثمار الأراضي الزراعية. كما تساعد هذه الخرائط في توضيح امتداد هذه السيحات وحدودها ومواقعها بالنسبة للقرى المحيطة بها، مما يتيح للقارئ تصور شكل الحقول والبساتين وتوزيعها الجغرافي، وربطها بما ورد في الوثائق التاريخية والنقوش الوقفية من أسماء للمواضع والمزارع.

كما تتضمن الخرائط بيان شبكة المياه المرتبطة بهذه المناطق الزراعية، والمتمثلة في السواقي والسابات التي كانت تُستخدم في نقل المياه وتوزيعها لري أشجار النخيل وسائر المزروعات. وتمثل هذه المنشآت المائية شاهدًا على دقة التنظيم الزراعي القديم، وعلى أهمية إدارة المياه في استمرار الحياة الزراعية، مما يجعل دراسة هذه الخرائط وسيلة مهمة لفهم الترابط بين الأرض والماء والإنسان في تاريخ البحرين الزراعي.

(الخارطة الأولى - عام 1943م)

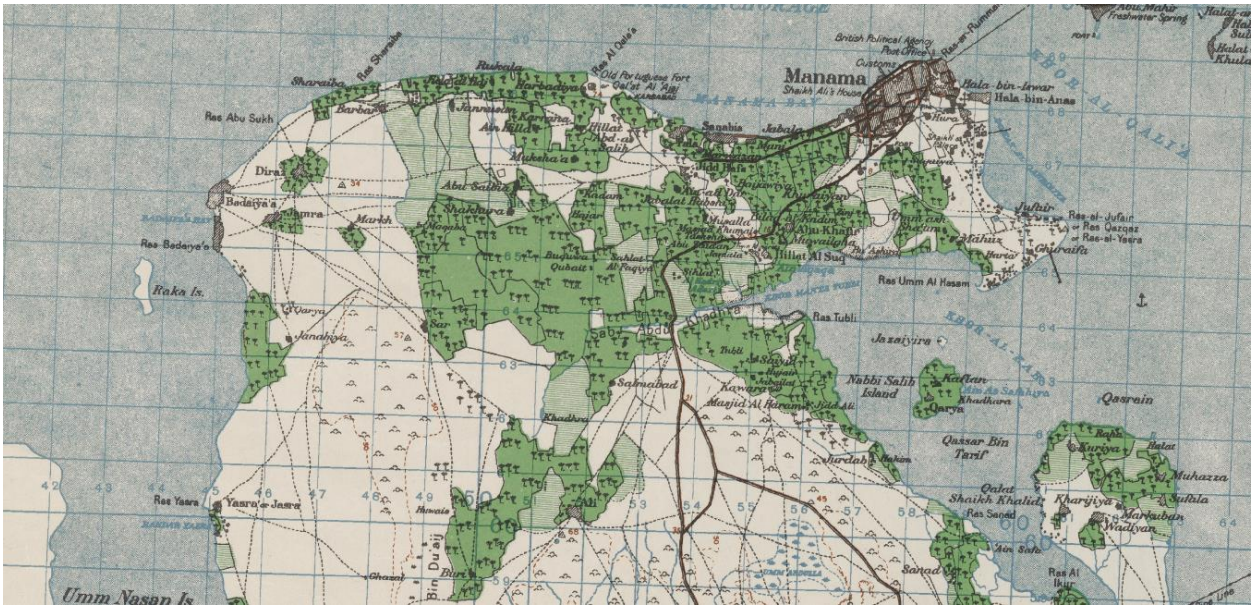

تمثل هذه الخارطة الجزء الشمالي من جزيرة البحرين الأم، حيث توضح توزيع القرى والسيحات الزراعية المرتبطة بها بشكل واضح. كما يظهر النطاق الزراعي باللون الأخضر، مما يعكس انتشار الأراضي المزروعة في هذه المنطقة. وتتركز غالبية مزارع مملكة البحرين في القسم الشمالي من الجزيرة، نظرًا لتوافر المياه الجوفية وخصوبة التربة مقارنة ببقية المناطق، إضافة إلى ملاءمة الظروف الطبيعية التي ساعدت على قيام النشاط الزراعي منذ القدم.

(الخارطة الثانية - عام 1956م)

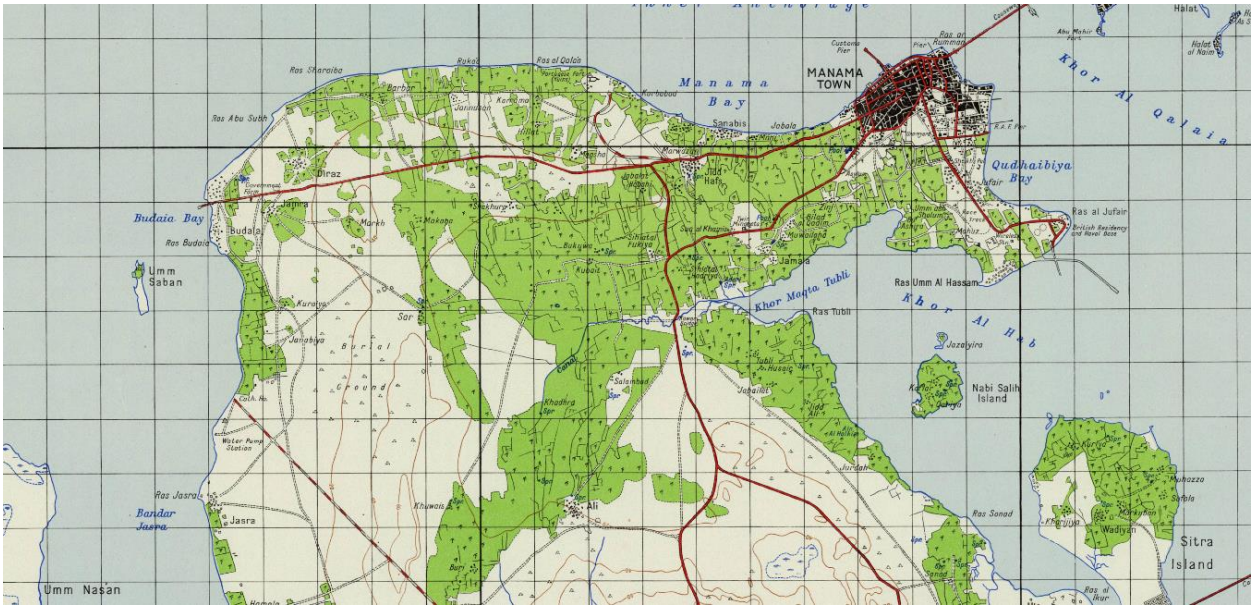

أما هذه الخارطة الثانية فقد رُسمت بواسطة شركة بريطانية اعتمادًا على التصوير الجوي الذي أُجري خلال الفترة من عام 1952م إلى عام 1953م، ثم أُعيد إنتاجها في مايو عام 1956م قبل أن يتم نشرها لاحقًا. وتُعد هذه الخارطة مصدرًا مهمًا في توثيق شكل المنطقة في تلك الفترة، إذ تُظهر بوضوح توزيع المساحات الزراعية والعمران. ومن الملاحظات اللافتة للنظر أن جزيرة النبي صالح تبدو في الخارطة مغطاة باللون الأخضر بشكل شبه كامل، باستثناء المناطق التي تشغلها المباني السكنية والمقبرة، مما يدل على اتساع رقعتها الزراعية في ذلك الوقت. ويعكس ذلك أهمية الجزيرة تاريخيًا كنطاق زراعي غني، حيث كانت بساتينها ومزارعها تشكل جزءًا من النشاط الزراعي في البحرين، وخاصة زراعة النخيل والمحاصيل المرتبطة بالبيئة المحلية.

(الخارطة الثالثة - عام 1968م)

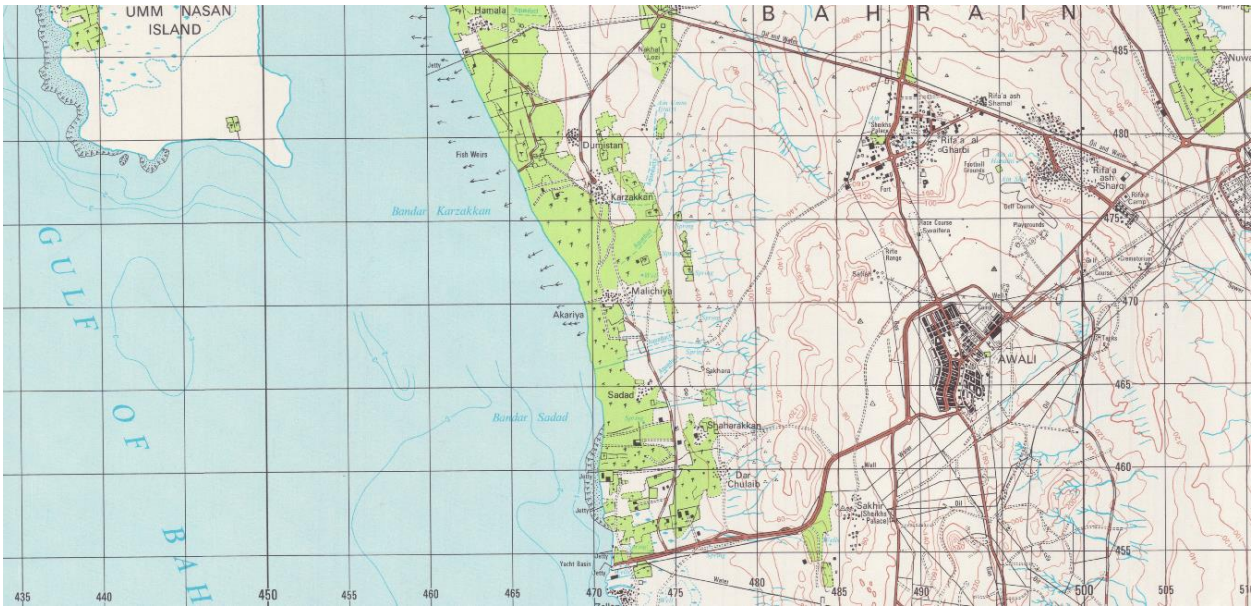

وفي هذه الخارطة يظهر النطاق الزراعي بوضوح في القرى الواقعة على الجانب الغربي من جزيرة البحرين، حيث نلاحظ امتداد الرقعة الخضراء على مساحة واسعة من المنطقة. فمن القرى الواقعة في الجزء العلوي، ابتداءً من الهملة مرورًا بالمناطق والقرى الساحلية، وصولًا إلى شمال الزلاق، تبدو الأراضي الزراعية منتشرة بشكل واضح، مع كثرة المزارع التي ارتبطت بسلسلة من السيحات الزراعية الممتدة من الشمال إلى الجنوب.

(الخارطة الرابعة - عام 1977م)

أما هذه الخارطة فتوضح القرى الواقعة في الجزء الشرقي من جزيرة البحرين، ومن بينها جزيرة سترة، حيث يظهر فيها الإمتداد الزراعي المشترك بين هذه المناطق. وتكشف الخارطة عن شبكة واسعة من السابات والسواقي الطويلة التي كانت ترتبط بالمزارع من شمال المنطقة حتى جنوبها وتعمل على تنظيم عملية توزيع المياه، كما يظهر ذلك بوضوح في قرى مثل بربورة والنويدرات وسند. ومن خلال قراءة تفاصيل الخارطة نلاحظ العدد الكبير من السواقي والسابات الممتدة بين الأراضي الزراعية، والتي تعكس مدى تطور نظام الري التقليدي في البحرين واعتماد المزارعين عليه في إيصال المياه إلى مختلف البساتين. وكانت هذه الشبكة المائية ترتبط لاحقًا بالمنجيات، وهي قنوات مخصصة لتصريف المياه الزائدة الناتجة عن عمليات السقي، حيث تقوم بتوجيهها وصبها في البحر، مما ساعد على الحفاظ على توازن المياه في الأراضي الزراعية ومنع تجمعها أو تضرر المحاصيل.

(الخارطة الخامسة - عام 1986م)

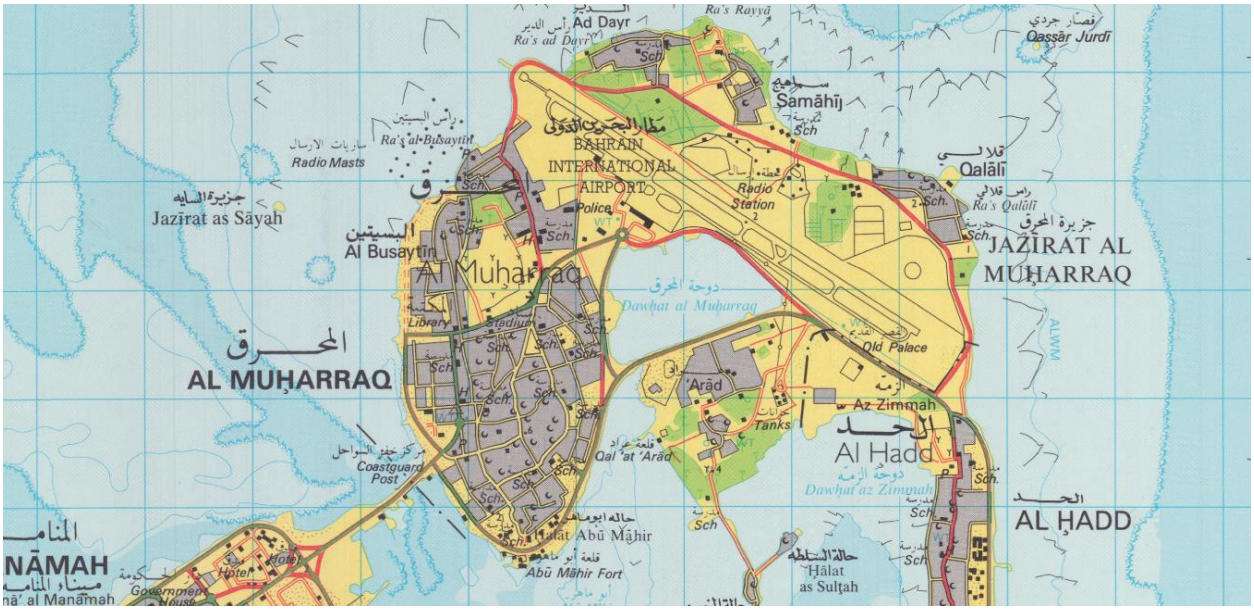

توضح هذه الخارطة جزيرة المحرق، أو كما كانت تُعرف سابقًا بجزيرة سماهيج، حيث تقدم صورة واضحة عن توزيع النطاق الزراعي في تلك المنطقة خلال الفترة التي تمثلها الخارطة. ومن خلال ملاحظة تفاصيلها يظهر تقلص المساحات الزراعية في مناطق مثل سماهيج والدير وعراد والبسيتين، مقارنة بما كانت عليه في فترات سابقة، وذلك نتيجة لعدة عوامل أبرزها التوسع العمراني الذي أدى إلى استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لأغراض السكن والبناء. كما ساهم نضوب المياه الجوفية وتراجع مصادر الري التقليدية في انخفاض النشاط الزراعي وتراجع انتشار المزارع. ويتضح هذا التحول من خلال محدودية الرقعة الخضراء الظاهرة في الخارطة.

رابعاً : الصور الجوية عام (1967م).

تُعدُّ الصور الجوية من أهم المصادر التاريخية والجغرافية التي يعتمد عليها الباحثون في دراسة تطور العمران والبيئة، فهي تمثل الامتداد الحقيقي للخرائط الجغرافية، بل وتكمل ما قد تعجز الخرائط عن إظهاره من تفاصيل دقيقة. فالخريطة تقدم تمثيلًا رمزيًا للمكان، في حين تنقل الصورة الجوية المشهد الحقيقي كما كان في لحظة التقاطها، فتُظهر المزارع والبيوت والطرق والسواقي والحدود الزراعية والعناصر الطبيعية والعمرانية بصورة واقعية. ولهذا تُعد الصور الجوية وثيقة بصرية ذات قيمة علمية كبيرة، إذ تمنح الباحث فرصة لرؤية القرى والمدن بطابعها القديم والسابق، الأمر الذي يساعد على فهم العلاقات المكانية بين مختلف عناصر البيئة العمرانية والزراعية.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على الصور الجوية الملتقطة عام 1967م، وذلك لأنها تُعد من أفضل وأدق أعمال التصوير الجوي المنشورة للبحرين حتى الآن. فقد امتازت هذه الصور بدرجة عالية من الوضوح والدقة، مما أتاح إظهار معظم قرى البحرين بمختلف تفاصيلها، سواء من حيث الكتل العمرانية أو المساحات الزراعية أو شبكة الطرق والممرات المائية. كما أن هذه الصور وثقت مرحلة مهمة سبقت التحولات العمرانية الكبرى التي شهدتها البحرين في العقود اللاحقة، الأمر الذي يجعلها مرجعًا أساسيًا لدراسة المشهد الجغرافي والزراعي في النصف الثاني من القرن العشرين، ومقارنته بما آلت إليه الأوضاع في الوقت الحاضر.

أسهمت الصور الجوية في توثيق الأراضي الزراعية بدقة، إذ ساعدت على تحديد مواقع المزارع وحدودها، ودراسة تصميمها الداخلي وشبكة السواقي والسابات المرتبطة بها، كما مكّنت من تتبع امتداد النطاق الزراعي في قرى البحرين، ورصد التغيرات التي طرأت عليه نتيجة التوسع العمراني عبر الزمن.

(أمثلة عن الصور الجوية)

(سيحة كرانة)

(سيحة القلعة)

(سيحة جدحفص)

(سيحة الشاخورة)

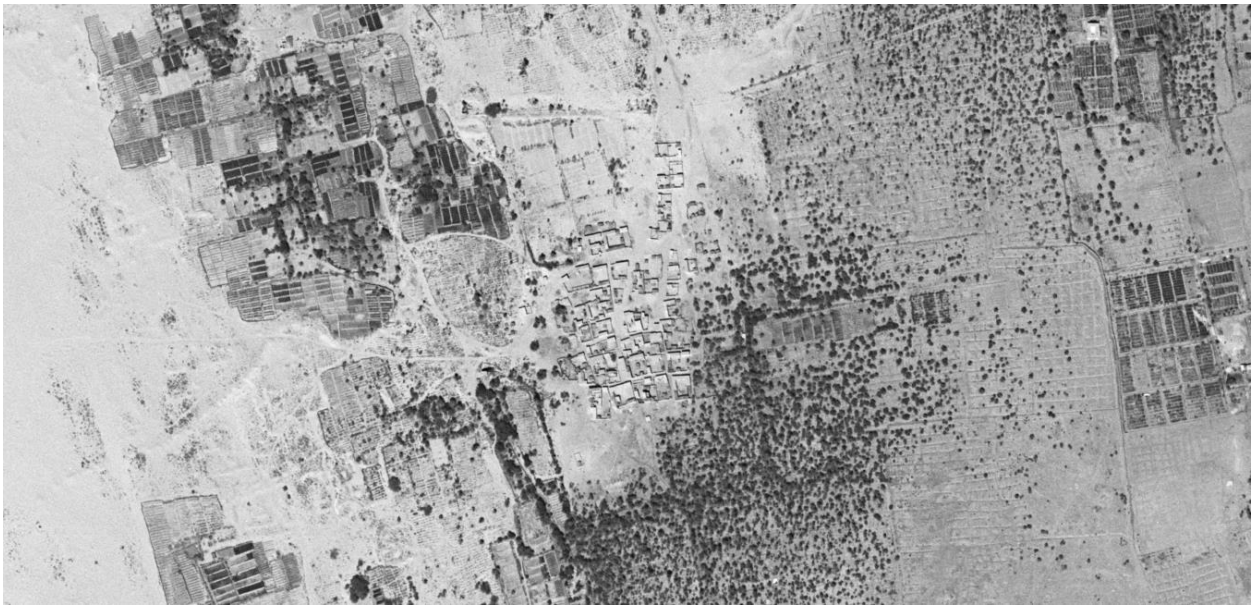

(سيحة مقابة)

(سيحة باربار)

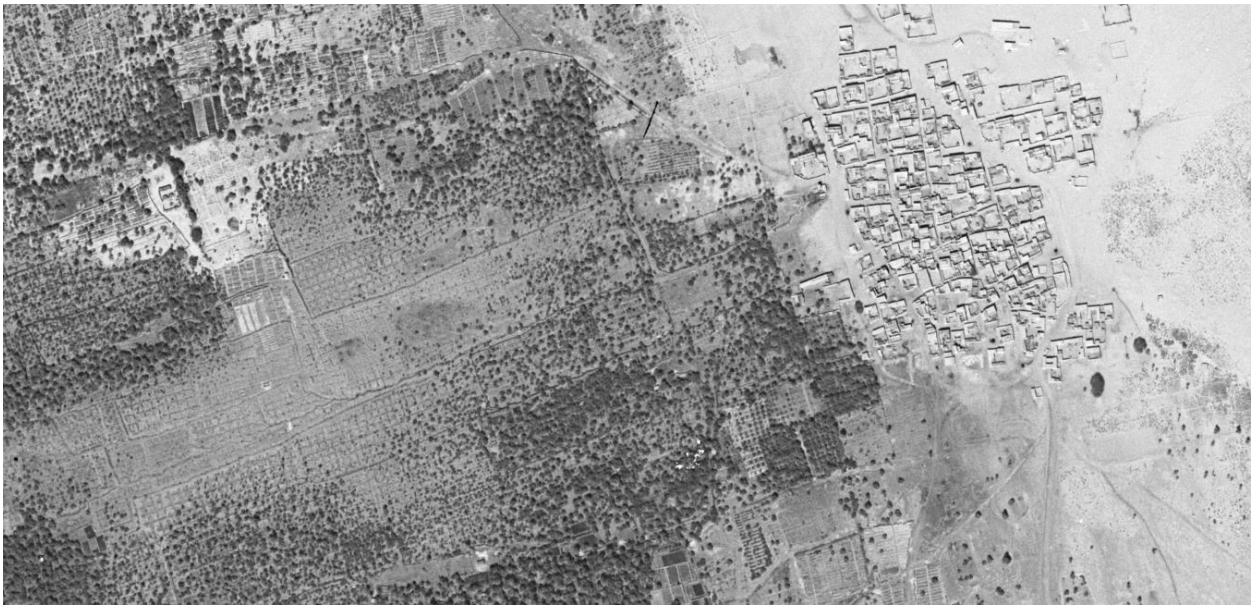

(سيحة كرزكان)

(سيحة بوري)

(سيحة عالي حويص)

(سيحة سار)

أهمية الصور الجوية في توثيق الزراعة بالبحرين

أسهمت الصور الجوية في حفظ جانب مهم من التاريخ الزراعي للبحرين، إذ وثّقت المشهد الزراعي كما كان في فترة التقاطها، وسجلت مواقع المزارع وحدودها، وأنماط توزيعها، وشبكات السواقي والسابات والطرق الزراعية المرتبطة بها.

وبفضل هذا التوثيق البصري أصبح من الممكن إعادة قراءة البيئة الزراعية التاريخية للبحرين، والتعرف على طبيعة القرى الزراعية وعلاقتها بالأراضي المحيطة بها، إلى جانب رصد التغيرات التي شهدتها هذه المناطق عبر العقود. وتمثل هذه المادة المصورة سجلًا تاريخيًا بالغ الأهمية، لأنها حفظت تفاصيل اندثر كثير منها بفعل التوسع العمراني وتغير استخدامات الأراضي، مما يجعلها مرجعًا أساسيًا للباحثين والمهتمين بتاريخ الزراعة والتراث العمراني في البحرين.

ونأمل في المستقبل القريب أن يُتاح المزيد من ملفات وصور المسح الجوي للبحرين، لما تمثله من قيمة علمية وتاريخية كبيرة. فكل مجموعة جديدة من الصور تضيف مرحلة زمنية يمكن للباحث دراستها وتحليلها، مما يتيح إجراء مقارنات دقيقة بين الفترات المختلفة، ورصد التغيرات التي طرأت على الأراضي الزراعية والقرى والعمران وشبكات الري. ومن شأن إتاحة هذه المواد الأرشيفية أن تُثري الدراسات التاريخية والجغرافية، وتوفر قاعدة علمية متينة تساعد الباحثين على توثيق تطور البيئة الزراعية والعمرانية في البحرين عبر السنين بدقة وموضوعية.

خاتمة

أحببت أن أختم هذا الكتاب بخاتمةٍ يسودها النصح والإرشاد لإخواني الباحثين والمهتمين بالتاريخ والتراث في بلدنا الحبيب، مملكة البحرين. فمن الواجب علينا جميعًا أن نوثق كل معلم من معالم هذا الوطن العزيز، وأن نحفظ هذا التوثيق للأجيال القادمة؛ فإن ما نوثقه اليوم سيغدو مع مرور الأيام كنزًا تاريخيًا ثمينًا، ينتفع به الباحثون والدارسون، ويستضيئون به في معرفة تاريخ البحرين وتراثها العريق. وأوجه نصيحتي إلى شباب الوطن، بما آتاهم الله من قوةٍ وحيويةٍ وعزيمة، أن يسخروا طاقاتهم وجهودهم في توثيق تراث البحرين قبل فوات الأوان؛ فإن التراث إذا اندثر أو ضاع، فلن يجدي الندم، وسنقول حينها: ليتنا وثقنا ما فقدناه قبل أن يطويه النسيان. ومن هنا، فإن المسؤولية تقع على عاتق الجميع؛ أفرادًا ومؤسسات، ليتكاتفوا ويتعاونوا في جمع المادة العلمية وتوثيقها، بما يسهم في حفظ هوية البحرين، وإثراء الساحة التاريخية المتعلقة بالبحرين بمؤلفات ودراسات رصينة تحفظ تاريخ هذا الوطن وتراثه.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم معي في إخراج هذا الكتاب، الذي وإن كان بسيطًا في حجمه، فإنه كبيرٌ بما يحمله بين دفتيه من معانٍ تاريخية وتراثية. وأسأل الله تعالى أن يجعله عملًا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به القراء والباحثين، وأن يوفقنا لما فيه الخير في قادم الأيام، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وقد تم تسويد هذه الأوراق عصر يوم الخميس، الخامس عشر من شهر صفر سنة ألفٍ وأربعمائةٍ وثمانٍ وأربعين للهجرة، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم. وكتبه علي السلمابادي البحراني غفر الله له ولوالديه، ولجميع المؤمنين، آمين رب العالمين.

الخميس - 15 صفر 1448هـ / 30 يوليو 2026م

المصادر والمراجع

1- القبيلة والدولة في البحرين، د. فؤاد إسحاق الخوري، الطبعة الأولى، بيروت، 1983م، عن معهد الإنتماء العربي.

2- قانون الري الصادر عام 1960م، والذي ترجمه Serjeant، ثم نُشرت النسخة العربية مع ترجمتها الإنجليزية عام 1993م ضمن كتاب Bahrain Through the Ages: The History.

3- مدونة سنوات الجريش، الباحث حسين محمد حسين الجمري.

4- المرحوم السيد علوي السيد علي السيد عبدالإثناعشر (شفوياً).

5- الحاج عبد الوهاب علي الرمضان (شفوياً).

6- محمد إبراهيم أحمد كاظم (شفوياً).

7- السيد هاشم آل اسحاق البلادي (وثائق).

8- Mapbh الموقع التاريخي (الخرائط والصور الجوية).

المحتويات

العنوان	الصفحة
المحتويات	81
مقدمة	2
أولاً : تاريخ الزراعة في البحرين	**3**
الزراعة في عصر دلمون	3
الزراعة في عصر تايلوس وأوال	4
الزراعة في صدر الإسلام	5
الزراعة في العصور الإسلامية	5
الزراعة في عهد الدولة الجنابية	5
الزراعة في عهد الدولة العيونية	6
البحرين...واحة الخليج	7

ثانياً : أسماء وأصناف المزارع في البحرين ودلالتها التاريخية	8
تنوع المزارع وأسباب إختلاف تسمياتها	8
الساجات (شواهد القبور) ودلالتها التاريخية	9
النقوش التأسيسية والوقفية المثبتة على جدران المساجد	9
الوثائق والمخطوطات القديمة	10
إرتباط اسماء المزارع بنظام الري	11
بماذا تسمى اسماء المزارع ؟	11
أسباب تسمية المزارع	12
أولاً : التسمية بحسب المصطلح الزراعي العام	12
ثانياً : التسمية نسبةً إلى المالك	12
ثالثاً : التسمية نسبةً إلى القرية	12
رابعاً : التسمية نسبةً إلى العائلات	13
خامساً : التسمية نسبةً إلى الفرقان والمناطق القديمة	13

سادساً : التسمية بأسماء الشيوخ والعلماء والوجهاء والأعيان	13
دلالة اسماء المزارع في المجتمع	13
تصنيفات الأراضي الزراعية في البحرين ومصطلحاتها التقليدية	14
تعريف السيحة والأنظمة المترتبة عليها	15
أبرز أقسام الأراضي الزراعية المتداولة في البحرين	17
الأراضي المزروعة	17
أولاً : الجوبار والسطر والعكرة	18
ثانياً : الصرمة أو القطعة	18
ثالثاً : الدالية	19
رابعاً : الدولاب	19
ويعرف الدولاب بوجود ثلاث أنماط زراعية رئيسية	19
خامساً : الرفض أو المغارس	20
سادساً : البرية	20

سابعاً : الزراعة	20
ثامناً : النخل	21
نخل السيح	21
نخل الغرافة	21
تاسعاً : الشطيب	21
عاشراً : البديعة	22
حادي عشر : الجدحة	22
الأراضي غير المزروعة	23
المضعن	23
البر	23
ثالثاً : قوانين تضمين الأراضي الزراعية	**24**
أبرز الإستنتاجات المترتبة على قوانين التضمين	27
رابعاً : نظام الري التقليدي في البحرين	**29**

خامساً : قوانين الري في البحرين 32

أبرز الإستنتاجات على أثر وانعكاس هذه القوانين على المجتمع 35

سادساً : أساليب الري والسقي 36

تمهيد لكيفية سقي أصناف المزارع 38

الشروب 38

الجدحة 39

المنجَّا 40

كيفية سقي أصناف المزارع 42

أولاً : العكرة والجوبار والسطر 42

ثانياً : الصرمة 42

ثالثاً : الدالية 42

رابعاً : الدولاب 43

خامساً : الرفض 43

سادساً : البرية	43
سابعاً : الزراعة	44
ثامناً : النخل	44
تاسعاُ : الشطيب	44
عاشراً : البديعة	45
حادي عشر : الجدحة	45
سابعاً : نماذج تاريخية عن أصناف المزارع	**46**
أولاً : النقوش الأثرية	47
نقش حجر مسجد ومأتم الدارة	48
نقش حجر كرانة	49
نقش ساجة السيدة مريم بنت السيد ماجد	50
نقش ساجة لشخصية مجهولة : وقف صرمة	51
نقش ساجة الشيخ يوسف بن علي بن كنبار : وقف صرمة	52

نقش ساجة لشخصية مجهولة : وقف صرمة، جوبار، بظهر مني 53

ثانياً : الوثائق التاريخية 54

سجل السيد عدنان : وقف جوبار بسيحة جد الحاج 55

سجل السيد عدنان : وقف دولاب بسيحة المقشاع 56

سجل السيد عدنان : وقف عكرة بسيحة السهلة الفوقية 57

سجل السيد عدنان : وقف الرفض بسيحة جنوسان 58

سجل السيد عدنان : وقف دالية بسيحة المصلى 59

وثيقة صلح : سيحة النويدرات 60

وثيقة صلح : سيحة افويليد 61

وثيقة صلح : سيحة البلاد القديم 62

وثيقة بيع : جزيرة النبي صالح 63

وثيقة بيع : سيحة دار كليب 64

وثيقة تسجيل وقف لمأتم الدارة : سيحة البلاد القديم 65

ثالثا : الخرائط التاريخية 66

الخارطة الأولى : عام 1943م 67

الخارطة الثانية : عام 1956م 68

الخارطة الثالثة : عام 1968م 69

الخارطة الرابعة : عام 1977م 70

الخارطة الخامسة : 1986م 71

رابعاً : الصور الجوية عام (1967م) 72

سيحة كرانة 73

سيحة القلعة 73

سيحة جدحفص 74

سيحة الشاخورة 74

سيحة مقابة 75

سيحة باربار 75

سيحة كرزكان 76

سيحة بوري 76

سيحة عالي حويص 77

سيحة سار 77

أهمية الصور الجوية في توثيق الزراعة بالبحرين 78

خاتمة 79

المصادر والمراجع 80

المحتويات 81

((سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ (180) وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (181) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (182)))

. سورة الصافات .